يكثّف مسؤولون إسرائيليون الحديث عن استعدادهم لاجتياح مدينة رفح، فيما لا تزال الإدارة الأميركية تتحفظ على خطة التنفيذ لا على العملية بحد ذاتها، وسط تعثر المفاوضات بشأن الاتفاق على صفقة بين إسرائيل وحركة حماس

تزايد مؤشرات اجتياح رفح

الاحتلال ينسحب من النصيرات ويكثف الغارات

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة، القدس المحتلة
العربي الجديد

تتزايد مؤشرات الاجتياح الإسرائيلي لمدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، والتي تؤوي أكثر من مليون من المهجّرين الفلسطينيين من مناطق القطاع، مع إعلان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، أمس الخميس، أنه حدّد موعداً لدخول رفح من دون الإعلان عنه (وهو ما سبق أن قاله قبل نحو أسبوعين)، وذلك قبل ساعات من اجتماع افتراضي رفيع المستوى أمس بين الولايات المتحدة وإسرائيل، عدّ متابعة لاجتماع مماثل عُقد في الأول من إبريل/ نيسان الحالي، وبالتزامن مع تكثيف غارات الاحتلال على المنطقة ما أوقع مزيداً من الشهداء. ويأتي الحديث المتزايد عن العملية العسكرية المحتملة في رفح في ظل تعثّر المفاوضات، بين حركة حماس وإسرائيل، بشأن التوصل إلى رفح وسنضربهم بقوة».

وفي السياق نقل موقع اكسيوس الأميركي أمس عن مسؤولين أميركيين قولهما إن الاجتماع الذي حدد أمس هدفا لنقاش عملية إسرائيلية محتملة في رفح، فيما نفى المسؤولان التقارير التي أفادت بأن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن قد أعطت الضوء الأخضر للعملية، مقابل عدم ضرب إيران، ردا على الهجوم بالمسيّرات والصواريخ، ليل السبت - الأحد الماضي.

ونقل الموقع عن احد المسؤولين قوله إن إدارة بايدن لا تزال قلقة من أن يؤدي الغزو الإسرائيلي لرفح إلى سقوط عدد هائل من الضحايا المدنيين، مضيفاً أن الاجتماع بين المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين لمناقشة العملية المحتملة، يعتبر الثاني من نوعه خلال الأسابيع الماضية، فيما تأجل اجتماع وجها لوجه كان من المقرر عقده في وأشنطن الأسبوع الحالي، بسبب الهجوم الإيراني. وسرّب الموقع قائمة المشاركين في الاجتماع قائلاً إنها تضمنت مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جيك سوليفان، مقابل وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر ومستشار الأمن القومي تساحي هنغبي، في الجانب الإسرائيلي، فيما رفض البيت الأبيض التعليق. وخلف الكواليس، اجتمعت خلال الأسابيع القليلة الماضية، بحسب «اكسيوس»، عدة مجموعات عمل على مستوى أدنى بين الطرفين، وناقشت افتراضياً الخطط العملياتية للجيش الإسرائيلي، في رفح والمقترحات بشأن الأوضاع الإنسانية هناك. وقال أحد المسؤولين إن الخطط التي قدمها الجيش الإسرائيلي تضمنت عملية تدريجية وبطيئة في أحياء محددة من رفح سيتم إخلاؤها مسبقاً، بدلاً من غزو شامل للمدينة، مضيفاً أن إسرائيل لم تلبّ بعد كل الأهداف التي حددها بايدن لكن هناك تحسناً كبيراً في الوضع إنسانياً. من جهتها قالت الحكومة الإسرائيلية، في بيان الدوري لمجلس الأمن الدولي حول فلسطين على مستوى وزراء الخارجية، والذي تخلله تأكيد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أن العمليات العسكرية خلّفت جحيماً مستعرا في غزة، مصوباً على عرقلة إسرائيل لدخول المساعدات إلى القطاع، إذ أكد أنها منعت أربعين بالمئة من المساعدات التي طلبتها الأمم المتحدة. كما شدد على أن وضع حد للأعمال العدائية في غزة سينزع فتيل التوتر على نحو واسع في الشرق الأوسط الذي قال إنه أصبح على حافة الهاوية ولا ينقصه سوى خطأ واحد لتشوب نزاع أوسع مدمر.

ونشرت هيئة البث الإسرائيلي (كان)، أمس، مقطع فيديو لقائد الكتيبة 932 في لواء ناحل، وهو يهيئ جنوده لاحتمال اجتياح رفح، قائلاً لهم إن «شعب إسرائيل يعتمد عليكم، افعلوا ذلك على أفضل نحو ممكن». وأضاف أنه «كما في النصيرات، والزيتون، ودرج التفاح ومستشفى الشفاء»، «نحن متوجهون إلى رفح وسنضربهم بقوة».

وفي السياق نقل موقع اكسيوس الأميركي أمس عن مسؤولين أميركيين قولهما إن الاجتماع الذي حدد أمس هدفا لنقاش عملية إسرائيلية محتملة في رفح، فيما نفى المسؤولان التقارير التي أفادت بأن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن قد أعطت الضوء الأخضر للعملية، مقابل عدم ضرب إيران، ردا على الهجوم بالمسيّرات والصواريخ، ليل السبت - الأحد الماضي.

ونقل الموقع عن احد المسؤولين قوله إن إدارة بايدن لا تزال قلقة من أن يؤدي الغزو الإسرائيلي لرفح إلى سقوط عدد هائل من الضحايا المدنيين، مضيفاً أن الاجتماع بين المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين لمناقشة العملية المحتملة، يعتبر الثاني من نوعه خلال الأسابيع الماضية، فيما تأجل اجتماع وجها لوجه كان من المقرر عقده في وأشنطن الأسبوع الحالي، بسبب الهجوم الإيراني. وسرّب الموقع قائمة المشاركين في الاجتماع قائلاً إنها تضمنت مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جيك سوليفان، مقابل وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر ومستشار الأمن القومي تساحي هنغبي، في الجانب الإسرائيلي، فيما رفض البيت الأبيض التعليق. وخلف الكواليس، اجتمعت خلال الأسابيع القليلة الماضية، بحسب «اكسيوس»، عدة مجموعات عمل على مستوى أدنى بين الطرفين، وناقشت افتراضياً الخطط العملياتية للجيش الإسرائيلي، في رفح والمقترحات بشأن الأوضاع الإنسانية هناك. وقال أحد المسؤولين إن الخطط التي قدمها الجيش الإسرائيلي تضمنت عملية تدريجية وبطيئة في أحياء محددة من رفح سيتم إخلاؤها مسبقاً، بدلاً من غزو شامل للمدينة، مضيفاً أن إسرائيل لم تلبّ بعد كل الأهداف التي حددها بايدن لكن هناك تحسناً كبيراً في الوضع إنسانياً. من جهتها قالت الحكومة الإسرائيلية، في بيان

انتشال جثامين 30 شهيداً من مجمع الشفاء الطبي

33970 شهيداً و76770 إصابة منذ بدء العدوان الإسرائيلي

نفى مسؤولان أميركيان إعطاء إدارة بايدن الضوء الأخضر لعملية رفح

فلسطينيون يعاينون حفرة خلّفها الاحتلال بعد قصف مبنى في رفح أمس (عبد الرحيم الخطيب/الأناضول)

أمراض نفسية لآلاف جنود الاحتلال

توقعت وزارة الأمن الإسرائيلية، وفق قناة كان الإسرائيلية، مساء أول من أمس الأربعاء، أن ينضم ثمانية آلاف جندي جديد إلى قائمة المصابين بأمراض نفسية، حتى نهاية العام الحالي، بسبب مشاركتهم في الحرب على قطاع غزة، وذلك سبب ما يعرف بـ«أعراض ما بعد الصدمة». ونقلت عن شعبة التأهيل في الوزارة قولها إن عدد الجنود الذين أصيبوا وتلقوا علاجاً بسبب الحرب بلغ 7200، فيما 30 بالمائة منهم مصابون بأعراض نفسية.

خاصة في المغراقة». وأشار إلى أن الجيش الإسرائيلي «دمر خلال هذا العدوان 14 برجاً وعمارة سكنية وعشرات المنازل التي تعود لمواطنين شردهم الاحتلال». وأصيب ثلاثة مواطنين، أمس، في قصف لمدفعية الاحتلال استهدف منازل المواطنين في منطقة المغراقة، فيما ذكرت مصادر محلية أن عدد الشهداء في قصف الاحتلال لمهجرين برفح ارتفع إلى 11. وكان قد أُعلن، أول من أمس، استشهاد ثمانية مواطنين من عائلة عياد جراء قصف غرفة في أرض زراعية بحي السلام، جنوبي رفح. وكان الجيش الإسرائيلي قد كثّف، أول من أمس، غاراته الجوية والمدفعية على تجمعات للمواطنين، في مدينة غزة، وسط القطاع، ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى، فيما انسحبت قواته من شمال مخيم النصيرات وبلدة بيت حانون، وسط وشمال القطاع. من جهتها قالت وزارة الصحة في غزة، إن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب سبع مجازر في القطاع خلال الـ24 ساعة الماضية، معلنة ارتفاع حصيلة العدوان الإسرائيلي، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى 33970 شهيداً و76770 إصابة.

وفي الأثناء أعلن رئيس المكتب الإعلامي الحكومي في غزة سلامة معروف، في تصريح صحافي أمس، انتشال جثامين 30 شهيداً من مجمع الشفاء الطبي التي أخفاها جيش الاحتلال في زوايا المجمع خلال عمليته هناك. وبينما قالت الوية الناصر صلاح الدين، أمس، إنها استهدفت بالاشتراك مع كتائب شهداء الأقصى موقع أبو مطيبق العسكري شرقي المحافظة الوسطى، في القطاع، بوابل من قذائف الهاون من العيار الثقيل، قالت كتائب القسام إنها دكّت، أمس، الدوريات الصهيونية الموجودة في محور نتساريم، الذي يفصل شمال القطاع عن الوسط والجنوب، بقذائف الهاون من العيار الثقيل.

كما أعلنت كتائب القسام، أمس، أن مقاوميها فجروا حقل ألغام في آليات العدو المتوغلة في منطقة المغراقة وسط قطاع غزة، ودمروا عدداً منها، موقعين أفرادها بين قتيل وجريح. من جهته عمّم جيش الاحتلال، بياناً أمس، أعلن فيه أنه «بناءً على المعلومات العملياتية التي تمت بلورتها لدى قيادة المنطقة الجنوبية، شنت قطعة جوية تابعة لسلاح الجو هجوماً في وقت سابق من هذا الأسبوع، على يوسف رفيق أحمد شبات، وهو المسؤول عن التحقيقات لدى جهاز الأمن الداخلي التابع لمنظمة حماس في منطقة بيت حانون». وأضاف البيان أن «شبات كان يعمل ضابط أمن لدى منظومة الاستخبارات العسكرية لحركة حماس، التابعة لكتيبة بيت حانون». وذكر البيان أن طائرات حربية تابعة لسلاح الجو، أغارت أمس على «نقطة إطلاق قذائف هاون في منطقة حي الرمال، والتي نُفذت منها عمليات إطلاق باتجاه قوات الفرقة 162 التي تتصرف في المكان».

على صعيد آخر أكد القائم بأعمال رئيس حركة حماس في الضفة الغربية، زاهر جبارين، في تصريح صحافي أول من أمس، أن الحركة سلّمت ردها للوسطاء بشأن صفقة تشمل تبادل أسرى ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، مشدداً على أن حماس لن تسلّم أسرى الاحتلال إلا بصفقة حقيقية. وأضاف أنه «إن أراد الاحتلال أن يعرف مصير أسراه ويأخذ من تبقى منهم أحياء، عليه أن يكون جاداً في المفاوضات ويبتعد عن الاعيب نتنياهو وحساباته السياسية التي تعطل المفاوضات». وأشار جبارين، في تصريحات تلفزيونية، الأربعاء، إلى أن الضفة والقدس المحتلة في قلب طوفان الأقصى، داعياً مقاومة الضفة لضرب أوكار الاحتلال الظالمة في كل مكان وزمان، مشدداً على أن كل الضغوط على المقاومة لن تجدي نفعاً، وإطلاق سراح أسرى الاحتلال بلا ثمن لن يحدث.

وكان رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن بن جاسم ال ثاني، قد أعلن أول من أمس خلال مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، رفض دولة قطر الإساءة إلى دورها في ما يتعلق بجهود الوساطة الجارية لإنهاء الحرب في القطاع، وأن مفاوضات إطلاق النار وإطلاق سراح الأسرى والرهائن «تمر بمرحلة حساسة ودقيقة»، لافتاً إلى أنه «رأينا إساءة لاستخدام هذه الوساطة وتوظيفها لمصالح سياسية ضيقة، الأمر الذي استدعى أن تقوم دولة قطر بعملية تقييم شاملة لهذا الدور». وأشار إلى أنه «للأسف نرى أن هناك مزايدات سياسية كبيرة من بعض السياسيين أصحاب المصالح الضيقة، وتسويق حملاتهم الانتخابية من خلال الإساءة لدور دولة قطر»، مضيفاً أنه «غير المقبول أن يقال لنا شيء في الغرف المغلقة وخارجها يتم إطلاق تصريحات هدامة لا تسهم بشكل إيجابي». وقال «نحن ملتزمون بدورنا من هذا المنطلق الإنساني، إلا أن هناك حدوداً للدور، وحدوداً للقدرة التي نستطيع أن نسهم فيها في هذه المفاوضات بشكل في الواقع بحراً من اللاجئين الفلسطينيين، الملايين منهم، الذين تم تلقينهم الاعتقاد بأن إسرائيل ملك لهم»، مضيفاً أن «إسرائيل لا يمكن ولن تسمح لأونروا بالبقاء في غزة كما فعلت في الماضي». كما اتهم «أونروا» بأنها «هي حماس وحماس هي أونروا». وأبلغ مجلس الأمن أن هناك منظمات إغاثة بديلة ووكالات تابعة للأمم المتحدة يمكنها مساعدة الفلسطينيين في القطاع، معتبراً أنه «حان الوقت لوقف تمويل أونروا».

أمس، إن نتنياهو حدد موعداً لدخول مدينة رفح، معربة عن تقديرها «أي دعم أميركي في فهم أهداف الحرب»، فيما قال أبو ردينة، في تصريحات صحافية أمس، إن «وسائل الإعلام الإسرائيلية وكذلك الأميركية تتحدث عن أن أميركا سمحت بدخول رفح مقابل عدم قيام إسرائيل بحرب شاملة على إيران، وهذا كلام خطير». وأضاف أنه «بالتالي نحن سنطالب الإدارة الأميركية بإيضاح هذا الموقف المعادي، ونحذر من خطورة معركة رفح»، لأن «أكثر من 1,5 فلسطيني يوجدون في رقعة صغيرة».

وفي السياق، نقلت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية أمس عن مسؤولين إسرائيليين قولهم إن إسرائيل ستشن عملية في رفح سواء تم الإعلان عن اي هدنة او لم يتم، وبالتزامن ذكرت مصادر محلية فلسطينية أمس أن عدد الشهداء في قصف الاحتلال لمهجرين برفح ارتفع إلى 11. وكان قد أُعلن، أول من أمس، استشهاد ثمانية مواطنين من عائلة عياد جراء قصف غرفة في أرض زراعية بحي السلام، جنوبي رفح.

في هذه الأثناء، أعلن الدفاع المدني الفلسطيني، في بيان أمس الخميس، اكتمال انسحاب الجيش الإسرائيلي من شمال مخيم النصيرات وسط القطاع، مخلفاً عدداً من الشهداء إثر عملية عسكرية استمرت ثمانية أيام متواصلة. وأضاف أنه بعد الانسحاب «تمكنت طواقم الدفاع المدني من انتشال عدد من الشهداء، وما زال هناك العديد منهم تحت الركام والأنقاض لم يتم إخراجهم بعد»، فيما تمّ انتشال 9 شهداء.

وأعلن الجيش الإسرائيلي، أمس، أنه على مدار آخر 24 ساعة، هاجمت قوات سلاح الجو عشرات الأهداف في أنحاء القطاع، منها مواقع استطلاع ومبانٍ عسكرية، وبنى تحتية أخرى، وأنه أنهى عمليته في النصيرات. وكان المكتب الإعلامي الحكومي في القطاع، قد ذكر أول من أمس، أن عملية الاحتلال في مخيم النصيرات، أسفرت عن 520 شهيداً وجريحاً ومفقوداً. وشملت العملية مناطق «المغراقة والزهراء والمخيم الجديد شمال النصيرات». وأضاف أنه ارتكبت «75 شهيداً، و348 جريحاً ممن وصلوا المستشفيات خلال أسبوع، بينما أعلن عن فقدان 100 مواطن في المناطق المذكورة، ولم يتم الوصول إليهم حتى الآن

«أونروا»... أوانٍ الهجوم المضاد

بعد التحريض الإسرائيلي ضد وكالة أونروا، وما ترتّب عليه من تأثير على أنشطتها، تعزز الأخيرة من تصديها لمزاعم الاحتلال بحقها قبل صدور التقرير النهائي للتحقيق المستقل في أنشطتها

غزة - **العربي الجديد**
نيويورك - **ابتسام عازم**

بعد أشهر من حملة التشويه والتحريض التي قادها الاحتلال الإسرائيلي ضد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، منذ يناير/كانون الثاني الماضي، بزعم مشاركة نحو 12 من موظفيها في عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، والتي بلغت حد المطالبة بتفكيكها وحلها والترويج لمقترحات لاستبدالها، تركز الوكالة الأممية، في الآونة الأخيرة، بما في ذلك خلال اليومين الماضيين، على تكثيف التصدي لنوايا الاحتلال، سواء ما يتعلق مباشرة ببتداعيات حرب الإبادة والتجويع في غزة، حيث يتعرض السكان لأقسى أنواع العقاب الجماعي بحرمانهم من المساعدات رغم توفرها، ما أدخل مناطق عدة في القطاع في خانة المجاعة، أو ما يتعلق بالأهداف البعيدة من وراء تقويض الوكالة وتدمير منشآتها وحصارها مالياً وسياسياً، لا سيما ما يتعلق برغبة الاحتلال بتصفية ملف اللاجئين كأحد قضايا الحل النهائي، وذلك ضمن مخططاته لتصفية القضية الفلسطينية.

وكرّرت الوكالة، في تقرير نشر مساء أول من أمس الأربعاء، الكشف عن أن عدداً من موظفيها في قطاع غزة الذين احتجزتهم قوات الاحتلال، تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، فيما كان المفوض العام لـ«أونروا» فيليب لازاريني، يحذّر من جهة ثانية، خلال إحاطة بمجلس الأمن الدولي بنيويورك، من «حملة ماكرة» لإنهاء أنشطة الوكالة، مشدداً على أن تفكيك «أونروا» سيعمّق الأزمة الإنسانية في القطاع، وسيسرّع من وتيرة المجاعة، والتي كان رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، حتى أول من أمس، يرفض وجودها، واصفاً إياها بـ«الادعاءات». كما شدّد لازاريني على أن إثبات الدعم السياسي الدولي للوكالة، لا بد أن ينعكس على استمرار تمويلها، لا سيما بعد أن علّقت عدة دول، ثم تراجع عدد منها، عن تمويل الوكالة، عقب اتهامات إسرائيلية لم تثبت حتى الآن، بأن 12 من موظفي «أونروا» في القطاع شاركوا في عملية طوفان الأقصى.

وقال لازاريني، أمام مجلس الأمن الدولي المؤلف من 15 عضواً، إن هناك «حملة خبيثة لإنهاء عمليات أونروا، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على السلام والأمن الدوليين»، مطالباً مجلس الأمن الدولي بالنظر في «التحديات الوجودية التي تواجه الوكالة». وتوقف عند آثار ستة أشهر من الحرب الإسرائيلية على القطاع، قائلاً «نحن أمام مجاعة وشيكة من صنع البشر». وأشار إلى عجز ما يكفي من المساعدات عبر الحدود لإدخالها «إلا أن أونروا مُنعت من تقديم المساعدات وإنقاذ الأرواح»، معتبراً أن «الأسوأ من ذلك أنه تم استهداف منشآت أونروا وموظفيها، إذ قتل منذ بدء الحرب 178 موظفاً»، وتضرّر أو دمّر أكثر من 160 مبنى لـ«أونروا»، يستخدم معظمها لإيواء المهجّرين، أدت لاستشهاد «أكثر من 400 شخص». وحذّر لازاريني من أن عدم إجراء تحقيق باستهداف العاملين في المجال الإنساني والإغاثي، سيؤدي إلى سابقة خطيرة تقوّض العمل الإنساني حول العالم، مشيراً إلى وجود إجراءات تشريعية وإدارية إسرائيلية «لطرد وكالة أونروا من مقرها في القدس الشرقية وحظر نشاطها على الأراضي الإسرائيلية». وكرّر تحذيراته من أن «الدعوات المطالبة بإغلاق أونروا تهدف إلى إنهاء وضع ملايين اللاجئين الفلسطينيين». وختم إحاطته في الجلسة التي عُقدت بطلب من الأردن لنقاش وضع الوكالة واستهدافها، بالتشديد على أن الدعم السياسي من معظم الأعضاء، يجب «أن يترجم بتقديم التمويل للوكالة»، وحثّ على «الالتزام بعملية سياسية حقيقية تتوج بحل يمكن أن يحقق السلام للفلسطينيين والإسرائيليين».

وكانت الأمم المتحدة قد أطلقت عملية مراجعة مستقلة لأنشطة الوكالة، وقدرتها على ضمان الحياد، تحت قيادة وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاترين كولونا، والتي بدأت مهمتها في منتصف فبراير/ شباط الماضي، ومن المتوقع نشر التقرير النهائي لها، الشهر الحالي، واتهمت إسرائيل، في يناير الماضي، 12 من موظفي «أونروا» البالغ عددهم 13 ألفاً في قطاع غزة، بالمشاركة في هجوم السابع من أكتوبر. ومنذ 26 يناير الماضي، علّقت 18 دولة والاتحاد الأوروبي تمويلها للوكالة على خلفية تلك المزاعم، علماً أن عدداً منها راجع قراره منذ مارس الماضي. وبالتوازي مع ذلك كشفت تقارير إعلامية، من بينها صحيفة الغارديان البريطانية، نهاية مارس الماضي، عن أن إسرائيل تقدمت بطلب إلى الأمم المتحدة تقترح فيه تفكيك «أونروا»، ونقل موظفيها إلى وكالة بديلة لتوصيل مواد غذائية إلى القطاع، قبل أن يؤكد المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، أن الأمم المتحدة لم تتلقَّ أي طلب رسمي أو رسالة من الجهات الإسرائيلية بحل «الأونروا»، بحسب ما ورد في وسائل الإعلام. مع العلم أن حل «أونروا» لا يأتي بقرار دولة عضو في الأمم المتحدة، التي تقوم بتجديد التفويض حسب قرارات تتخذها بشكل دوري في الجمعية العامة.

بالمقابل كشفت الوكالة عن تعرّض عدد من موظفيها الذين جرى اعتقالهم من قبل الاحتلال في القطاع، للتعذيب، من أجل الإدلاء باعترافات تتماشى مع الرواية الإسرائيلية. وأكدت «أونروا»، في الخامس من مارس الماضي، أن بعض الموظفين لفرق الوكالة، والذين أطلق سراحهم من قبل الاحتلال، قالوا إنهم أجبروا على تقديم اعترافات تحت التعذيب وإساءة المعاملة، ردّاً على أسئلة حول «العلاقة بين أونروا وحركة حماس و«التورط في هجمات السابع من أكتوبر حول إسرائيل». وأضافت أن «هذه الاعترافات القسرية الناجمة عن التعذيب، تُستخدم من قبل السلطات الإسرائيلية لنشر مزيد من المعلومات المضللة حول أونروا في إطار محاولات تفكيك الوكالة. من جهته كرّر لازاريني، في وقت لاحق من مارس الماضي، تلك الاتهامات، إذ قال لصحيفة سويتاغس بليك، السويسرية الصادرة بالألمانية، إنه «لدينا شهادات مباشرة تتهم إسرائيل بسوء المعاملة والتعذيب الممنهج»، مضيفاً أنه تم إجبار الموظفين والموظفات على الإدلاء بشهادات كاذبة. وأول من أمس، كرّرت الوكالة الحديث عن تلك التقارير، مشيرة إلى أن الموظفين الذين تم اعتقالهم، وفي بعض الحالات أثناء أداء مهامهم الرسمية، «تم احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي وتعرضوا لنفس الظروف وسوء المعاملة مثل المعتقلين الآخرين»، والتي قالت إنها تشمل عدة أشكال مختلفة من الإساءة. وأضافت أن الموظفين أفادوا بتعرضهم للضرب والمعاملة الشبيهة بالإيهام بالغرق والتهديد بالاغتصاب والصعق بالكهرباء، وأجبروا على التعري، من بين أشكال أخرى من سوء المعاملة.

وفي السياق قال نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، فيدانت باتيل، عندما سُئل عن التقرير، أول من أمس، إن الولايات المتحدة «تشعر بقلق عميق»، وستضغط على إسرائيل لإجراء تحقيق كامل في هذه الادعاءات ومحاسبة مرتكبيها.

أما داخل جلسة مجلس الأمن، أول من أمس، فقد وصف المندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان، والذي كان يجلس بجوار لازاريني، الوكالة بأنها «أكبر مدافع في العالم عن حل الدولة الواحدة، دولة فلسطينية من النهر إلى البحر». وقال للمجلس إن «هدف أونروا ليس المساعدة أو التعليم، وإنما هي تخلق في الواقع بحراً من اللاجئين الفلسطينيين، الملايين منهم، الذين تم تلقينهم الاعتقاد بأن إسرائيل ملك لهم»، مضيفاً أن «إسرائيل لا يمكن ولن تسمح لأونروا بالبقاء في غزة كما فعلت في الماضي». كما اتهم «أونروا» بأنها «هي حماس وحماس هي أونروا». وأبلغ مجلس الأمن أن هناك منظمات إغاثة بديلة ووكالات تابعة للأمم المتحدة يمكنها مساعدة الفلسطينيين في القطاع، معتبراً أنه «حان الوقت لوقف تمويل أونروا».

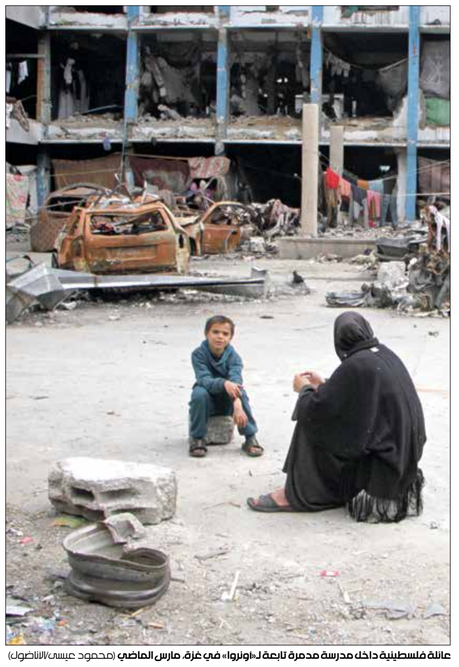

عائلة فلسطينية داخل مدرسة مدمرة تابعة لـ«أونروا» في غزة، مارس الماضي (محمود عيسى/الأناضول)

دعم جزائري للوكالة

شدّد مندوبو الجزائر والأردن والسعودية ومصر وأميركا وتركيا والصين وروسيا، خلال جلسة مجلس الأمن الأربعاء، على الدور الحيوي لوكالة «أونروا» وضرورة دعمها، علماً أن أميركا علّقت تمويلها للوكالة. وأعلن وزير الخارجية الجزائري احمد عطاف، (الصورة) تقديم بلاده مساهمة مالية لـ«أونروا» قدرها 15 مليون دولار، فيما قال نائب وزير الخارجية التركي السفير احمد يلدز، إن الحكومة الإسرائيلية تواصل حملة التشهير ضد الوكالة.

شرق غرب

سورية: تعزيزات لقوات التحالف

ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، مساء أول من أمس الأربعاء، أن طائرة عسكرية أميركية هبطت في قاعدة حقل العمر النفطي، بريف دير الزور، تحمل على متنها أنظمة دفاع جوي متطورة. وأضاف أن قوات التحالف الدولي استقدمت أيضاً قافلة من التعزيزات العسكرية مؤلفة من 40 شاحنة محملة بأسلحة ومعدات لوجستية، وصل 15 منها إلى قاعدة تل بيدر بريف الحسكة.

(العربي الجديد)

الفيليبين: تطوير العلاقات مع اليابان وأميركا خيار سيادي

قالت وزارة الخارجية الفيليبينية، في بيان أمس الخميس، إن تطوير العلاقات مع اليابان والولايات المتحدة في قمة عقدت أخيراً في واشنطن «خيار سيادي» للفيليبين، مضيفة أن «المطالبات البحرية المفرطة والسلوك العدواني» للصين، في بحر الصين الجنوبي، يقوّضان السلام والاستقرار. وكان الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره الفيليبيني فرديناند ماركوس جونيور، ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، قد أعربوا خلال القمة عن «مخاوفهم الجدية» بشأن تصرفات الصين في المنطقة، فيما انتقدت بكين القمة.

(رويترز)

الصين تتهم أميركا بالنفاق

اتهمت الصين، أمس الخميس، الولايات المتحدة بالنفاق، رداً على اتهامات الرئيس الأميركي جو بايدن (الصورة) بأن بكين كارهة للأجانب وتغش في قطاع التجارة. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، لين جيان، «أود أن أسأل بايدن: هل تتحدث عن الصين أم الولايات المتحدة نفسها؟». وكان بايدن قد أطلق هذه الصفات على الصين، متحدثاً عن مشاكلها الاقتصادية، خلال فعالية لحملته الانتخابية في ولاية بنسلفانيا أول من أمس.

(فرانس برس، العربي الجديد)

الجيش الباكستاني يتصدى لمسلحين على الحدود الأفغانية

أعلن الجيش الباكستاني، في بيان أول من أمس الأربعاء، قتل سبعة مسلحين حاولوا التسلل إلى باكستان عبر الحدود الأفغانية، فيما تمكنت القوات الباكستانية من القضاء عليهم. وأضاف أن قوات الجيش صادرت كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات، كان المسلحون بصدد تهريبها إلى باكستان.

(قنا)

انتخابات كرواتيا: تراجع الحزب الحاكم

قالت لجنة الانتخابات في كرواتيا، أمس الخميس، إن حزب الاتحاد الديمقراطي المحافظ الحاكم، حصل على 60 مقعداً في البرلمان المكوّن من 151 مقعداً، في الانتخابات التي جرت أول من أمس الأربعاء، مقارنة بـ66 مقعداً في 2020، بينما حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي، اليساري المعارض، على 42 مقعداً. ورغم أنه حصد أكبر عدد من المقاعد، مقارنة ببقية الأحزاب، إلا أن «الاتحاد الديمقراطي» لم يحصل على الغالبية اللازمة لتشكيل حكومة من دون ائتلاف (حصد 47 بالمائة من المقاعد).

(أسوشييتد برس، العربي الجديد)

قضية

يمضي وزير الأمن القومي في إسرائيل إيتمار بن غفير في تعزيز صلاحياته، ولم يكتف بإقامة ما يسمى بـ«الحرس القومي» وخنق الأسرى، بل إنه شكل أخيراً فرقة خاصة لملاحقة المتضامنين مع الفلسطينيين، سواء من الناشطين الإسرائيليين أو الأجانب

بن غفير في القدس المحتلة، مارس الماضي (عبير سلطان/Epa)

محاكم تفتيش بن غفير
فرقة خاصة لملاحقة المتضامنين مع الفلسطينيين

حيفا ـ **نايف زيداني**

منذ اليوم الأول لتشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية، في ديسمبر/ كانون الأول 2022، إحدى أكثر الحكومات تطرفاً، منذ الاحتلال لفلسطين، لم يخفِ وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، زعيم حزب «عوتسما يهوديت» (القوة اليهودية)، مساعيه لتحصيل أكبر قدر من الصلاحيات والدفع نحو إجراءات متطرفة، فيما شهدت الأيام الأخيرة قرارات وخطوات جديدة، آخرها ما يتعلق بتشكيل فريق خاص يضم عدداً من المحققين في الوحدة المركزية في الشرطة، تحت قيادته، لاستهداف نشطاء السلام من يساريين إسرائيليين ومتضامنين أجانب في الضفة الغربية المحتلة.

من أبرز قرارات بن غفير، في المراحل الأولى من عمر حكومة الاحتلال، إنشاء ما يُسمى «الحرس القومي»، وهو عبارة عن مليشيات أراد لها دوراً متفصلاً عن الشرطة، وموازية لها وخاضعة له مباشرة، تحسباً لحدوث مواجهات بين الإسرائيليين وفلسطينيي الداخل، على غرار ما حصل في هبة الكرامة في مايو/أيار 2021، وتخطيطه لقمع الفلسطينيين. وكان بن غفير قد أشار في مناسبات عدة إلى سعيه للاستعداد لمواجهات من هذا النوع. كما بادر إلى تسهيلات كبيرة لتسليح الإسرائيليين منذ توليه الوزارة، وحاول بن غفير إشراك جهاز «الشاباك» في قضايا مدنية، والمطالبة بصلاحيات لإصدار أوامر اعتقال إداري تتيح احتجاز شخص لمدة ستة أشهر من دون أمر قضائي. لكنه قد يستخدم صلاحياته أيضاً في ملاحقة يساريين إسرائيليين، وقمع من يعارض سياسته، فيما أشارت تقارير إسرائيلية سابقة إلى أنه قد يستخدم «الشاباك» لتصفية حساباته مع خصوم سياسيين. وأفادت وسائل إعلام عبرية، أخيراً، بأن المتوقع إقامة قاعدة «الحرس القومي»، قرب مفترق مسكنة (وهو تقاطع طرق) في الجليل، ما يعني تحويله إلى مشروع استيطاني أيضاً، لتواجده قرب بلدات عربية في المثلث. كما يشدد بن غفير منذ استلامه منصبه، التضييق على الأسرى الفلسطينيين، ليعيشوا أوضاعاً مأساوية، وسط انتهاكات واضحة لحقوقهم وحقوق الإنسان. ويؤيد الوزير المتطرف إعدام الأسرى، ويرى بذلك حلاً لمشكلة الاكتظاظ داخل السجون. ويواصل بن غفير توغله في الصلاحيات، مستغلاً تركيبة الحكومة الحالية، وكذلك ارتفاع شعبيته في استطلاعات الرأي الإسرائيلية. وشهية بن غفير لا تزال مفتوحة على مزيد من القوانين والقرارات، وإقامة لجان ووحدات وفرق، هدفها تعزيز القمع والملاحقات والمشاريع الـ«سوبر» يهودية والاستيطانية وملاحقة المتضامنين مع الفلسطينيين والمدافعين عن حقوقهم، حتى لو كانوا إسرائيليين أو أجانب. ويبعمل، في الآونة الأخيرة، على تشكيل فريق خاص يضم عدداً من المحققين في الوحدة المركزية في الشرطة، تحت قيادته، لاستهداف نشطاء السلام (اليساريين الإسرائيليين والنشطاء الأجانب)، في الضفة الغربية المحتلة. ويعمل الفريق بالتعاون مع مسؤولين من شرطة الهجرة ووزارة الداخلية، وجهات أخرى، ويتولى «مهمة تحديد أماكن النشطاء الذين يضرون بالاستقرار الأمني في المنطقة»، بحسب ادعاءات بن غفير، الساعي لاستهداف كل من يكشف الحقائق حول ممارسات الاحتلال بحق الفلسطينيين. ولم يتوان الفريق آخراً عن اعتقال نشطاء والتحقيق معهم وإبعادهم عن الضفة الغربية، بحسب ما ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت قبل أيام من دون أن تذكر أسماء محددة. وتتخوف منظمات إسرائيلية فاعلة ضد الاحتلال، فضلاً عن النشطاء الأجانب، من تعزيز قرارات ومشاريع بن غفير ملاحقتها والتضييق عليها. ويذهب بعضها مثل «السلام الآن» إلى حد وصف قرار إقامة فرقة لتعقب النشطاء بالفاشي، كما يخشى النشطاء على حياتهم. يقول كريم جبران، مدير البحث الميداني في منظمة «بتسيلم»، إن «بن غفير، كما الحكومة الإسرائيلية بشكل عام، يحاول إسكات أي صوت يحاول فضح ممارسات الحكومة وانتهاكاتها لحقوق الإنسان، ابتداءً من حملات التحريض وصولاً إلى محاولات سن قوانين لملاحقة هذه المؤسسات. هناك محاولات مستمرة لإخماد صوت هذه المؤسسات». ويضيف جبران، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «النشطاء الإسرائيليين اليساريين والأجانب، الذين هم جزء فاعل في الدفاع عن الفلسطينيين، ضد عنف المستوطنين، هدف دائم لأقطاب اليمين، ولطالما تعرضوا لاعتداءات وملاحقات. والحديث اليوم عن إقامة فرق لاكتشاف هؤلاء، شكل من أشكال محاكم التفتيش، هدفه ترهيبهم وكم الأفواه وإطلاق العنان لعنف المستوطنين.

لكن رغم المضايقات فهم متواجدون دائماً إلى جانب الفلسطينيين للتصدي للحملات والممارسات الفاشية الإسرائيلية في الضفة الغربية». ويخشى المتطوعون في ظل الظروف الراهنة، من استخدام الكاميرات، التي صادرت الجهات الإسرائيلية بعضها، فيما يتعرض عدد كبير من المتضررين للتهديد. وتشكل الاعتداءات، برأي جبران، خطورة على حياة النشطاء، خصوصاً مع تحريض بن غفير، المدعوم من الحكومة وأقطابها، الصريح ضدهم. من جهته، يوضح الباحث والمحلل السياسي صالح لطفي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «بن غفير من رموز التيار الديني القومي ذي الأصول الكهانية. وهذه المجموعة تتغلغل في المجتمع الإسرائيلي الذي يجنح لليمين منذ عقود». ويضيف: «هذا التيار يتقدم سريعاً في قطاعات مجتمعية إسرائيلية تتجاوز القطاعات والطبقات والإثنيات، وهو بحاجة ماسة إلى مصفوفة أيديولوجية عملياتية تعينه على الاستمرار في التمدد المجتمعي الذي سيشكل مستقبلاً قاعدته الانتخابية للوصول إلى الحكم، أو المشاركة في وزارات سيادية». ويقول لطفي، في تفسيره لمسارعة بن غفير للحصول على مزيد من الصلاحيات، إن «هذه المجموعة تعتقد أنها أمام فرصة تاريخية قد لا تتكرر، لذلك تعمل جاهدة لتحقيق برنامجها الأيديولوجي العملياتي من خلال ثلاثة أعمال، لها خلفية قيمية أيديولوجية ذات قاعدة نصية توراتية وتلمودية وحزالية (حزاليم منسوبة إلى الحكماء اليهود الذين قدموا شروحات للنصوص التوراتية والتلمودية وكبار الحاخامات)». ويشير إلى أن «هذه الأعمال تتجلى في سياسات بن غفير في المسجد الأقصى، وتأسيس الحرس الوطني، وتجنيد الشباب اليهودي المنتمي للتيار الديني القومي، وتجنيد عموم اليهود، تحسباً من الوجود العربي، وطمعاً في التمكين الوجودي السياسي شعبوياً بين الإسرائيليين من جهة، وتغذية للتحريض المستدام على الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم». ويرى لطفي أن هذه الأعمال تهدف إلى مجموعة أهداف منها سياسية (عقيدة يهودية تهدف للتحضير لمجيء المسيح)، مثل فرض الأمر الواقع في المسجد الأقصى، وتحويله راهناً إلى معبد مُشترك لأصحاب الديانتين، وهو ما يتساوق مع الإبراهيمية المتجددة التي تعتنقها علناً يهود الداخل، وتنظر لها العديد من الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في المنطقة. وأوضح أن الهدف اللاحق هو العمل على تغيير الوضع القائم الذي بدأ به رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ويمضي به بن غفير إلى آخر الشوط، مدعوماً من الحكومة وقيادتها، وفي المقدمة نتنياهو شخصياً وقيادات التيارين الديني الصهيوني والحريدي. ويعتبر أن هذه السياسات ستصطدم بحراك فلسطيني شعبي ومقاوم عملي ومتدرج، قد يصل إلى انتفاضة تشمل كافة أماكن التواجد الفلسطيني في فلسطين التاريخية.

> يؤيد بن غفير إعدام الأسرى، ويرى في ذلك حلاً للاكتظاظ بالسجون

تغيير وضع الحرم

لا يكتفي وزير الأمن القومي في إسرائيل إيتمار بن غفير بتحريض المستوطنين على اقتحام المسجد الأقصى، لكنه أعد أخيراً، خطة ترمي إلى تغيير ما يُسمى «الوضع القائم» في الحرم القدسي، على نحو يسمح للمستوطنين باقتحامات أوسع وأداء طقوس تلمودية وحرية أكبر.

الحدث

تلاحقت التطورات الميدانية على الجبهة اللبنانية في الأيام الأخيرة، وسط مخاوف أميركية من تحولها إلى حرب واسعة بين حزب الله وإسرائيل، وذلك في ظلّ غياب أي ضمانة لمنع حصول ذلك

تصعيد الجبهة اللبنانية
ما بعد هجوم عرب العرامشة مختلف عما سبقه

بيروت ـ **رينا الحمّال**
حيفا ـ **العربي الجديد**

أثار التصعيد الميداني على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، في الأيام الأخيرة، قلقاً خارجياً وداخلياً، تحديداً في ما يتعلق بغياب أي ضمانة لمنع اتساع المواجهات إلى حربٍ واسعة النطاق. وشكّل هجوم حزب الله على المركز الجماهيري في عرب العرامشة، أول من أمس الأربعاء، تحوّلاً في حدة القتال مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي أقرّ بإصابة 19 شخصاً، بينهم 16 جندياً، في الهجوم الذي وُصف بـ«المركّب»، لتضمنه مسيرّة مفخخة وصواريخ، لم تتمكن القبة الحديدية من اعتراضها.

ودفعت هذه التطورات إلى إشارة مصدر دبلوماسي في السفارة الأميركية في بيروت، إلى أن الولايات المتحدة تنظر «بقلق شديد» إلى التصعيد المتفاقم. واعتبر في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن «ارتفاع حدة المواجهات بين حزب الله وإسرائيل مؤشر خطير يزيد احتمالات نشوب حرب واسعة، ولكن واشنطن ستكثّف اتصالاتها وجهودها للتهدئة». ولفت المصدر، الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، إلى أن «التواصل مستمر مع المسؤولين اللبنانيين لتنبيههم إلى خطورة التصعيد، وأشاره على لبنان، وضرورة التهدئة، والالتقاء على حل دبلوماسي سياسي لوقف إطلاق النار، رغم أن الأمر لا يزال بعيداً اليوم»، مشدداً على أن «الجهود مستمرة لمنع انزلاق الأمور إلى الأسوأ، لكن لا شيء يمكن ضمانه». من جانبه، شدّد مصدر مقرب من رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان، نجيب ميقاتي، بحديث لـ«العربي الجديد»، على أن «الاتصالات متواصلة مع الخارج، الذي يعبّر عن وقوفه إلى جانب لبنان، ولكن لم يصلنا بعد أي ضمانات لإبعاد سيناريو الحرب». وغادر ميقاتي، أمس إلى فرنسا، على أن يلتقي اليوم الجمعة، الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، لبحث تطورات الملف اللبناني والعدوان الإسرائيلي على لبنان وقضايا أخرى، بحسب ما ذكرت أوساط ميقاتي الإعلامية. من جهته، غادر قائد الجيش اللبناني العماد جوزاف عون إلى فرنسا، بدعوة من رئيس أركان الجيوش الفرنسية تيبري بوركار، للمشاركة في اجتماع تنظّمه السلطات الفرنسية لـ«بحث وسائل دعم المؤسسة العسكرية بهدف تمكينها من الاستمرار في أداء مهمتها خلال المرحلة الاستثنائية الراهنة»، وذلك بحسب بيان لقيادة الجيش اللبناني. وقال مصدر في هذه القيادة لـ«العربي الجديد»، إن «قائد الجيش يتلقى رسائل دعم من الخارج وتأكيدا على أهمية دور المؤسسة العسكرية في ظلّ الحرب الدائرة في الجنوب والمرحلة اللاحقة لما بعد وقف إطلاق النار، وضرورة تكثيف وجود الجيش على الحدود وزيادة عديده وعتاده وتعاونه مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) للحفاظ على الأمن والاستقرار المطلوبَين». بدوره، أكد المتحدث باسم «يونيفيل» أندريا تينينتي في تصريحات صحافية، أن جنود القوة الأممية «لا يزالون في مواقعهم ويمارسون مهامهم، وكذلك موظفونا المدنيون». وأوضح أنه «في أكتوبر/تشرين الأول الماضي 2023، قررت يونيفيل، من باب الحذر، نقل عائلات موظفيها المدنيين للسكن خارج منطقة العمليات، بما في ذلك صور». في المقابل، أنهى جيش الاحتلال مساء أول من أمس الأربعاء، مناورة واسعة تحاكي اندلاع مواجهة في الشمال (مع لبنان). وذكر موقع والاه، أمس الخميس، أن المناورة هدفت إلى ضمان تحقيق تعاون واسع بين القوات التابعة للفرقة 91، المسؤولة عن تأمين المنطقة الشمالية، وبين سلاح الجو والشرطة والإسعاف. وحسب الموقع فإن المناورة ترمي إلى توفير منظومة دفاع قوية عن الجليل الأعلى، وتحسين قدرة الاحتلال على شن هجوم في عمق لبنان. بدورها، تطرقت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الخميس، إلى استخدام حزب الله على نطاق واسع أسلحة أكثر فتكاً وصواريخ ثقيلة، خصوصاً صاروخ «بركان» القادر على إحداث ضرر هائل وبإمكانه تدمير شوارع كاملة. وجاء في تقرير لمراسل الصحيفة العسكري يواف زيتون، أن حزب الله باشر بتطوير صاروخ «بركان» بتوجيه إيراني بعد اندلاع الثورة السورية في عام 2011. واعتبر أن الحزب استخدم حتى الآن خمسة في المائة فقط من ترسانته الصاروخية، مدعياً أنه يستخدم المواجهة الحالية كفرصة للتدريب والاستعداد لخوض غمار مواجهة شاملة وواسعة مع إسرائيل مستقبلاً. ولفتت الصحيفة إلى أن حزب الله يستخدم مسيرات انتحارية قادرة على حمل 20 إلى 30 كيلوغراماً من المتفجرات. من ناحيته، أوضح رون بن يشاي، المعلق العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت» أن عمليات حزب الله باتت «أكثر دموية». إلى ذلك، دعا، أمنون لورد، المعلق في صحيفة «يسرائيل هيوم»، إلى أن ترد إسرائيل على الهجوم الإيراني باستهداف حزب الله في لبنان. وأضاف في تحليل نشرته الصحيفة، أمس الخميس، أن قواعد الاشتباك التي حافظت عليها إسرائيل في الشمال «وصلت إلى طريق مسدود»، حاثاً على استغلال الدعم الدولي الذي حظيت به إسرائيل بعد الهجوم الإيراني عليها في 13 إبريل الحالي، وشن عمليات عسكرية واسعة في لبنان وسورية بهدف «إعادة الهدوء إلى الحدود». غير أنه على الرغم من التصعيد الحاصل بين جيش الاحتلال وحزب الله في الأيام الأخيرة، إلا أن المستوى السياسي الإسرائيلي قرر أول من أمس الأربعاء تحديد لبنان كساحة قتال ثانوية، فيما يبقى قطاع غزة الأولوية بالنسبة لدولة الاحتلال، بسبب وجود 133 محتجزاً إسرائيلياً في القطاع، وفق ما نقله موقع والاه عن مصدر أمني لم يسمّه.

> مصدر مقرب من ميقاتي: لم تصلنا أي ضمانات لإبعاد الحرب

> أنهى الجيش الإسرائيلي مناورة واسعة على حدود لبنان

أما في ملف الصراف محمد سرور، الذي عُثر عليه مقتولاً في 9 إبريل الحالي في بيت مري، شمال بيروت، كشف وزير الداخلية اللبناني بسام مولوي، أمس الخميس، أن المعطيات الأولية المتوافرة لدى السلطات تظهر أن الموساد يقف خلف الجريمة. وقال في حديث لوكالة «أسوشييتد برس»، إنه تم العثور على مسدس مزوّدة بكواتم صوت وقفازات في دلو ماء ومواد كيميائية في مكان الحادثة، ويبدو أن المقصود منها إزالة بصمات الأصابع وغيرها من الأدلة. وقد تركت آلاف الدولارات نقداً متناثرة حول جثة سرور، كما لو كان ذلك لتبديد أي تكهنات بأن السرقة كانت الدافع. وفرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على سرور في عام 2019 بسبب تحويلاته المالية من إيران عبر حزب الله إلى حركة حماس الفلسطينية في قطاع غزة، وفقاً لها.

مبدئياً، أغار الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، على كفركلا، حيث استشهد شخصان. كما استهدف منزلاً في بلدية وادي في مركبا. واستهدف حزب الله، أمس الخميس، تحركاً لجنود الاحتلال في موقع المالكية، وموقع المرج، وتجمّعاً لجنود الاحتلال في حرش حانيتا. ونعى شهيدين من صفوفه، وليل الأربعاء ـ الخميس، شنّ الاحتلال غارات مكثّفة على بلدة الخيام، فضلاً عن استهدافها بأكثر من 100 قذيفة مدفعية وفوسفورية، بحسب «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية. وأغار الاحتلال على بلدة إبعات المجاورة لمدينة بعلبك، مساء الأربعاء، وعلى ساحة كفركلا. كما قصف مدفعياً بلدات عدة، وحلق طيرانه الاستطلاعي فوق العديد من القرى الجنوبية. بدوره، استهدف حزب الله، ليل الأربعاء ـ الخميس، قوة إسرائيلية أثناء محاولتها سحب آلية عسكرية في موقع المطلة.

آثار غارة إسرائيلية على علما الشعب، الأربعاء (محمد عزيز/سوشيتد برس)

شرق غرب

بكين ترحب بزيارة بلينكن

رحب متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، أمس الخميس، بزيارة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن (الصورة) المقررة إلى بكين. وكانت صحيفة بوليتيكو الإلكترونية ذكرت، أمس الخميس، أن بلينكن سيسافر في 23 إبريل/ نيسان إلى الصين، في زيارة تستغرق أربعة أيام، حيث سيلتقي بكبار المسؤولين وسط تصاعد التوتر بشأن التجارة وتحالف الصين مع روسيا وتحركاتها ضد الفيليبين في بحر الصين الجنوبي. (رويترز)

بوركينا فاسو تطرد ثلاثة دبلوماسيين فرنسيين

أعلنت وزارة خارجية بوركينا فاسو، في بيان أمس الخميس، ثلاثة دبلوماسيين فرنسيين، من بينهم مستشاران سياسيان في السفارة في واغادوغو، «أشخاصاً غير مرغوب فيهم» بسبب «نشاطات تخريبية» وطلبت منهم مغادرة البلاد. وكتبت الوزارة، في مذكرة موجهة إلى السفارة الفرنسية في واغادوغو مؤرخة الثلاثاء الماضي، أن هؤلاء الدبلوماسيين «صنفوا أشخاصاً غير مرغوب فيهم على أراضي بوركينا فاسو بسبب قيامهم بنشاطات تخريبية». (فرانس برس)

مباحثات تركية روسية بشأن غزة

بحث نائب وزير الخارجية التركي براق اكتشابار مع الممثل الخاص لوزير الخارجية الروسية إلى الشرق الأوسط فلاديمير سافرونكوف، في أنقرة أمس الخميس، التطورات في المنطقة، وعلى رأسها الأوضاع في قطاع غزة. وذكرت وزارة الخارجية التركية، في بيان على منصة إكس، أن الجانبين تشاورا بشأن التطورات الإقليمية وعلى رأسها الوضع في قطاع غزة. (الأناضول)

اتفاق أوروبي على علاقات «إيجابية» مع تركيا

أعلن رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال (الصورة)، للصحافيين أمس الأول الأربعاء، أن الاتحاد متفق على إقامة علاقات «إيجابية ومستقرة» مع تركيا. وقال، في ختام قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل: «نريد إقامة علاقات إيجابية مع تركيا، وتطوير علاقات مستقرة. نريد العمل بنهج تدريجي ومتناسب». ورحب رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، في تصريح، بالقرارات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بشأن العلاقات مع تركيا، لكنه عبر عن اعتقاده بأن العلاقات بين أوروبا وتركيا يمكن أن تتقدم اعتماداً على التطورات في القضية القبرصية. (الأناضول)

الإكوادور: مقتل عمدة بالرصاص قبل استفتاء مكافحة الجريمة

أعلنت السلطات في الإكوادور، أمس الخميس، أن عمدة بلدة جنوب البلاد قتل بالرصاص، قبل استفتاء وطني سيجرى الأحد المقبل حول ما إذا كان ينبغي اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد الجريمة. وأعلن مكتب رئيس بلدية كانتون كاميليو بونس إنريكيز في مقاطعة أزواي جنوب البلاد، في بيان، أن عمدة المنطقة خوسيه سانشيز «قتل بالرصاص». وهو رابع عمدة يتم اغتياله في غضون عام، والثاني في أقل من شهر. (فرانس برس)

الاحتلال يوسّع الاستيطان في الخليل

رام الله، القدس المحتلة، حيفا
العربي الجديد

تواصل انتهاكات الاحتلال ومستوطنيه في الضفة الغربية المحتلة، سواء بالاعتداءات المتلاحقة على الفلسطينيين، أو بتوسيع النطاقات الجغرافية للاستيطان. في السياق، يركز الاحتلال على منطقة البويرة، شمال شرقي الخليل، جنوبي الضفة الغربية، لتحقيق هدف استيطاني يسعى من خلاله إلى ربط الكتل الاستيطانية المقامة بالمستوطنة الكبرى كريات أربع، عبر إقامة بؤرة استيطانية جديدة تدعى «مفسار»، وهو ما من شأنه أن يفصل مدينة الخليل عن القرى الشرقية لها، وبالتالي منع عشرات العائلات الفلسطينية من الوصول إلى أراضيها. وسبق للمستوطنين أن نصبوا أربعة كرفانات في الخامس من مارس/آذار 2018 في منطقة البويرة، وتحديداً على جبل جويحان، الواقع بين مستوطنتي كريات أربع وخارصينا، تمهيداً لتنفيذ المخطط الاستيطاني لإنشاء «مفسار». وكان مجلس المستوطنات قد أودع في 1 إبريل/نيسان الحالي، مخططاً ينص على تحويل أراضٍ زراعية في منطقة البويرة، إلى بؤر استيطانية، حيث سيتم بناء وحدات استيطانية على مساحة 24 دونماً، ستُخصص 32 منها لمناطق ترفيهية، وذلك على حساب أراضي الفلسطينيين التي استولى عليها الاحتلال قبل عقود عدة، ويعطيها صفة الملكية، تحت بند «أملاك الدولة»، بحسب الباحث في مركز أبحاث الأراضي، رأجح التلاحمة في حديث لـ«العربي الجديد». ووفق التلاحمة، فإن الاحتلال عمد منذ نصب الكرفانات حتى نهاية الشهر الماضي، إلى منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم المحيطة بالبؤرة الاستيطانية، بالإضافة إلى تخريب محاصيلهم الزراعية، مثل تقطيع أشجار الزيتون والعنب، ومنعهم من إجراء أي إصلاحات زراعية، عدا عن حرمانهم من البناء والتوسع العمراني. وكشف أن «الكرفانات لم تُستخدم منذ نصبها ولم يقطنها أحد، لكنها وضعت بإضافة شرعية استيطانية، وهذا ما يسمى وفق الخبراء بالاستيطان الإحلالي، الذي يمهد لإحلال مستوطنين غرباء على أراضٍ يمتلكها الفلسطينيون، وذلك في توسع على حساب أراضيهم القروية والمدنية». ويتعامل الاحتلال مع الأراضي التي ستقام عليها البؤرة الاستيطانية على أنها تحت بند «أملاك الغائبين»، وهو قانون أقرّه الكنيست الإسرائيلي في 14 مارس 1950، ينص على أن كل يهودي أو فلسطيني ترك أو هجر مكانه في عام 1947 بأنه «غائب»، ويحق للسلطات الإسرائيلية التصرّف بأملاكه تحت إطار هذا القانون. وينتهج الاحتلال في الخليل، وفق التلاحمة، سياسة ربط المستوطنات ببعضها البعض، عبر إقامة بؤرة «مفسار»، كونها تقع في الأراضي الفارغة التي تفصل «كريات أربع» عن بؤرة «خارصينا». وسيعمل الاحتلال على إنشاء منطقة أمنية عازلة على حدود البؤر الاستيطانية، وبالتالي تزداد المخاوف من السيطرة على مئات الدونمات للأراضي الفلسطينية، عبر منع أصحابها من الوصول لها، لا سيما أن مدخل البؤرة مرتبط بالشارع الرئيسي «خط 60»، وهذا يعني قطع الطريق على بلدات بيت عينون، وسعير، وبني نعيم، كما قال التلاحمة. بدورها، أوضحت نائبة رئيس بلدية الخليل، أسماء الشرباتي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن البلدية عقدت جلسات عدة في الأسبوع الأخير، مع الجهات المعنية، مثل هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ومجموعة من المحامين، وغرفة تجارة وصناعة الخليل التي تملك أراضي محاذية لمكان إقامة البؤر، لبحث سبل التعامل مع الأمر، مشيرة إلى أن «الاحتلال يتذرع بأن البؤرة الاستيطانية لا تزال مأهولة، وهذا غير صحيح، فهناك عائلة تسكن فيها بشكل دائم، وتعرضت لاعتداءات من المستوطنين، وهي تقع على أراضي المواطنين، وهذا يعني أن الاحتلال يتذرع بأي شيء لتوسيع مستوطناته».

> يتوقع توجيه الاحتلال لائحة اتهام بحق صباح هنية الأحد

تعطيل إقامة البؤرة الاستيطانية لكنها أعربت عن عدم تفاؤلها من جدوى الجهود القانونية، لأن الاحتلال أصدر قراراً وباشر تنفيذه على الأرض بخصوص إقامة البؤرة. في سياق آخر، صدرت محكمة الاحتلال في بئر السبع، أمس الخميس، اعتقال صباح هنية، شقيقة إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، حتى يوم الأحد المقبل، وذلك من المتوقع تقديم لائحة اتهام بحقها، بتهمة التواصل مع عميل أجنبي والتحريض، وفق محاميها خالد أبزرقة. وكانت صباح هنية قد اعتقلت في 1 إبريل الحالي من منزلها في قرية تل السبع بالنقب، ونُقلت إلى سجن الدامون الواقع في أعالي جبل الكرمل في قضاء حيفا. من جهتها، أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية في بيان، أمس الخميس، أن قوات الاحتلال اعتقلت مساء الأربعاء وأمس الخميس، 40 مواطناً على الأقل من الضفة، لترتفع حصيلة الاعتقالات بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إلى نحو 8310 أشخاص، وهذه الحصيلة تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن جرى الإفراج عنهم لاحقاً، في سياق الاعتداءات، اقتحم عشرات المستوطنين، أمس الخميس، المسجد الأقصى، بحماية شرطة الاحتلال. كما اقتحمت قوات الاحتلال أمس، مخيم عين السلطان في مدينة أريحا، شرقي الضفة الغربية، واعتقلت أحد الشبان. بدورها، أفادت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، أمس الخميس، بإصابة فتاة بكسور ورضوض، بعد تعرضها للدعس من آلية عسكرية تابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي، في بلدة بعد جنوب غربي جنين. كما أصيب عشرات المواطنين، أمس الخميس، بحالات اختناق خلال اقتحام قوات الاحتلال بلدة بيت أمر، شمالي الخليل.

مستوطنة كريات أربع، يناير الماضي (جيك كوهين ـ ماغن/فرانس برس)

كواد كابتر... عندما يُدمج الذكاء الاصطناعي بالمسيّرات للإبادة

تحولت مسيّرة كواد كابتر إلى إحدى أبرز أدوات الاحتلال للإبادة الفلسطينيين في غزة، بفعل دمج الاحتلال الذكاء الاصطناعي فيها

يوسف أبو وطفة

منذ بداية حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة في السابع من تشرين الأول/أكتوبر الماضي، استخدم الاحتلال الإسرائيلي جميع أدوات القتل بحق أكثر من 2,4 مليون نسمة. وتعتبر مسيّرة كواد كابتر أبرز الأسلحة الإسرائيلية التي حضرت بكثافة في الحرب المتواصلة للشهر السابع على التوالي، واستخدمها الاحتلال على نطاق واسع عند مقارنة استخدامها بالحروب والمعارك السابقة مع المقاومة في غزة. ومسيّرة كواد كابتر عبارة عن مروحية صغيرة الحجم، طوّرت لأغراض التصوير، لكنها تحولت إلى سلاح جوي استخباري إسرائيلي خلال السنوات الأخيرة، وهي من تطوير شركة الصناعات العسكرية الإسرائيلية "البيت سيستمز"، واستخدمها الاحتلال في الفترة بين 2018 و2019 في عمليات المراقبة والرصد والاغتيالات في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة، ويمكن استهدافها بسهولة باستخدام البنادق الهجومية أو الأسلحة الخفيفة.

وتختلف "كواد كابتر" عن باقي المسيّرات بوجود مروحيات في كل زواياها، وتتميز بسهولة برمجتها واستخدامها بشكل سلس، كما أنها لا تحتاج إلى مهارة عالية في الاستخدام مع إمكانية توظيفها في الميدان مباشرة. وجاء تطويرها من قبل الاحتلال للتمكن من التوغل في المناطق السكنية، التي يصعب على المشاة اقتحامها، وتحلق على ارتفاع مئات الأمتار، لتمد جيش الاحتلال بالصور وبمسح ميداني للهدف قبل استهدافه لتسهيل اقتحامه من قبل الجنود، مع إمكانية تنفيذ الاغتيالات بصورة آلية.

وفي ظل العدوان الإسرائيلي الحالي على القطاع، سجل استشهاد مئات الفلسطينيين تينينتي في تصريحات صحافية، أن جنود القوة الأممية "لا يزالون في مواقعهم ويمارسون مهامهم، وكذلك موظفونا المدنيون". وأوضح أنه "في أكتوبر/تشرين الأول الماضي 2023، قررت يونيفيل، من باب الحذر، نقل عائلات موظفيها المدنيين للسكن خارج منطقة العمليات، بما في ذلك صور". في المقابل، أنهى جيش الاحتلال مساء أول من أمس الأربعاء، مناورة واسعة تحاكي اندلاع مواجهة في الشمال (مع لبنان). وذكر موقع والاه، أمس الخميس، أن المناورة هدفت إلى ضمان تحقيق تعاون واسع بين القوات التابعة للفرقة 91، المسؤولة عن تأمين المنطقة الشمالية، وبين سلاح الجو والشرطة والإسعاف. وحسب الموقع فإن المناورة ترمي إلى توفير منظومة دفاع قوية عن الجليل الأعلى، وتحسين قدرة الاحتلال على شن هجوم في عمق لبنان. بدورها، تطرقت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الخميس، إلى استخدام حزب الله على نطاق واسع أسلحة أكثر فتكاً وصواريخ ثقيلة، خصوصاً صاروخ "بركان" القادر على إحداث ضرر هائل وبإمكانه تدمير شوارع كاملة. وجاء في تقرير لمراسل الصحيفة العسكري يواف زيتون، أن حزب الله باشر بتطوير صاروخ "بركان" بتوجيه إيراني بعد اندلاع الثورة السورية في عام 2011. واعتبر أن الحزب استخدم حتى الآن خمسة في المائة فقط من ترسانته الصاروخية، مدعياً أنه يستخدم المواجهة الحالية كفرصة للتدريب والاستعداد لخوض غمار مواجهة شاملة وواسعة مع إسرائيل مستقبلاً. ولفتت الصحيفة إلى أن حزب الله يستخدم مسيرات انتحارية قادرة على حمل 20 إلى 30 كيلوغراماً من المتفجرات. من ناحيته، أوضح رون بن يشاي، المعلق العسكري لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أن عمليات حزب الله باتت "أكثر دموية". إلى ذلك دعا، أمنون لورد، المعلق في صحيفة "يسرائيل هيوم"، إلى أن ترد إسرائيل على الهجوم الإيراني باستهداف حزب الله في لبنان. وأضاف في تحليل نشرته الصحيفة، أمس الخميس، أن قواعد الاشتباك التي حافظت عليها إسرائيل في الشمال "وصلت إلى طريق مسدود"، حاثاً على استغلال الدعم الدولي الذي حظيت به إسرائيل بعد الهجوم الإيراني عليها في 13 إبريل الحالي، وشن عمليات عسكرية واسعة في لبنان وسورية بهدف "إعادة الهدوء إلى الحدود". غير أنه على الرغم من التصعيد الحاصل بين جيش الاحتلال وحزب الله في الأيام الأخيرة، إلا أن المستوى السياسي الإسرائيلي قرر أول من أمس الأربعاء تحديد لبنان كساحة قتال ثانوية، فيما يبقى قطاع غزة الأولوية بالنسبة لدولة الاحتلال، بسبب وجود 133 محتجزاً إسرائيلياً في القطاع، وفق ما نقله موقع والاه عن مصدر أمني لم يسمّه.

أما في ملف الصراف محمد سرور، الذي عُثر عليه مقتولاً في 9 إبريل الحالي في بيت مري، شمال بيروت، كشف وزير الداخلية اللبناني بسام مولوي، أمس الخميس، أن المعطيات الأولية المتوافرة لدى السلطات تظهر أن الموساد يقف خلف الجريمة. وقال في حديث لوكالة "أسوشييتد برس"، إنه تم العثور على مسدس مزوّدة بكواتم صوت وقفازات في دلو ماء ومواد كيميائية في مكان الحادثة، ويبدو أن المقصود منها إزالة بصمات الأصابع وغيرها من الأدلة. وقد تركت آلاف الدولارات نقداً متناثرة حول جثة سرور، كما لو كان ذلك لتبديد أي تكهنات بأن السرقة كانت الدافع. وفرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على سرور في عام 2019 بسبب تحويلاته المالية من إيران عبر حزب الله إلى حركة حماس الفلسطينية في قطاع غزة، وفقاً لها.

مبدئياً، أغار الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، على كفركلا، حيث استشهد شخصان. كما استهدف منزلاً في بلدية وادي في مركبا. واستهدف حزب الله، أمس الخميس، تحركاً لجنود الاحتلال في موقع المالكية، وموقع المرج، وتجمّعاً لجنود الاحتلال في حرش حانيتا. ونعى شهيدين من صفوفه. وليل الأربعاء ـ الخميس، شنّ الاحتلال غارات مك

الحدث

رفعت إيران أمس الخميس من مستوى تحذيراتها لإسرائيل، مؤكدة أنها ستستهدف المنشآت النووية للأخيرة في حال تعرض أي من مقراتها النووية للهجوم وسط فرض العواصم الغربية عقوبات إضافية على طهران

طهران وتل أبيب
تهديدات بقصف المنشآت النووية

طهران ـ **صابر غل عنبري**
حيفا ـ **نايف زيداني**

انتقل الصراع بين إسرائيل وإيران إلى مرحلة جديدة، مع تهديد طهران، أمس الخميس، ليس فقط بإعادة النظر بعقيدتها النووية، والتي تمنعها من صنع سلاح نووي، بل واستهداف المواقع النووية الإسرائيلية في حال تعرضت مواقعها النووية التي تقول إن غاياتها سلمية، إلى ضربة إسرائيلية. وعلى الرغم من عدم صدور أي موقف رسمي إسرائيلي يدعو علناً إلى استهداف المنشآت النووية كرد على الهجمات الإيرانية، إلا أنه برزت دعوات جنرالات احتياط ومسؤولين سابقين في جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) لاعتماد هذا الخيار فضلاً عن خروج أصوات مماثلة من بعض المسؤولين السابقين في الإدارة الأميركية على غرار جون بولتون، مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، الذي اعتبر أخيراً أن ما يحدث «فرصة لتدمير برنامج الأسلحة النووية الإيراني»، وهو ما دفع المدير العام لوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، منذ الأحد الماضي، للتعبير عن قلقه من احتمال ضربة انتقامية إسرائيلية تستهدف المنشآت النووية الإيرانية، قبل أن تشير تصريحات مسؤولين إيرانيين أمس وما أفادت به مصادر تحدثت «العربي الجديد» إلى حجم المخاوف في طهران من احتمال كهذا في الوقت الذي بدأت فيه عواصم غربية بينها واشنطن ولندن فرض عقوبات عليها بانتظار أن ينضم باقي الحلفاء تباعاً في إطار الوعد الذي أطلقته الإدارة الأميركية منذ اليوم الأول للهجوم الإيراني على إسرائيل بالعمل على «رد منسق».

وأكد قائد قوة حماية أمن المنشآت النووية الإيرانية، العميد أحمد حق طلب، أمس الخميس، أن هذه المنشآت «في أمن كامل»، محذراً من أن أي عدوان على المواقع النووية الإيرانية «يجعل من المحتمل إعادة النظر بالعقيدة والسياسات النووية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وتخطي الملاحظات المعلنة السابقة». يذكر أن المرشد الإيراني علي خامنئي أعلن مراراً أن طهران لم تسع قط إلى صنع أو استخدام أسلحة نووية لأن الدين يحرم ذلك. وأوضح حق طلب، وفق ما نقلت عنه وكالة سباه نيوز التابعة للحرس الثوري الإيراني، أن التهديدات الإسرائيلية بضرب المنشآت النووية الإيرانية «ليست جديدة»، مشيراً إلى أن «الكيان الصهيوني المزور بالإضافة إلى تهديداته قام بأعمال تخريبية وإرهابية ضد الصناعة النووية الإيرانية». وأكد جهوزية إيران للتصدي للتهديدات ضد منشآتها النووية، قائلاً إن «المواقع النووية للكيان الصهيوني معروفة لدينا وثمة معلومات لازمة عن جميع الأهداف في حوزتنا». وشدد على أن «الأيادي (الإيرانية) على زناد الصواريخ القوية لتدمير تلك الأهداف»، متوعداً بضرب المنشآت النووية الإسرائيلية إذا ما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية لهجمات.

وفي السياق نفسه، كشفت مصادر إيرانية مطلعة فضلت عدم الكشف عن هويتها، لـ«العربي الجديد»، أمس الخميس، إن «من ضمن الرسائل التي أرسلتها إيران إلى واشنطن عبر الوسطاء أنها ستعيد النظر في برنامجها النووي إذا أراد الاحتلال الإسرائيلي استهداف منشآتها النووية». وأضافت أنّ طهران، وجهت خلال الأيام الثلاثة الأخيرة، رسائل إلى الجانب الأميركي أكثر شدة من قبل، مشيرة إلى أن الجانب الإيراني أكد أيضاً أنّ «التصعيد ليس وارداً في حسابات إيران إذا توقف الأمر عند هذا الحد بعد الرد على استهداف القنصلية في دمشق». وأوضحت المصادر نفسها أن إيران حذرت من «خروج الوضع عن السيطرة في المنطقة»، حيث أبلغت الإدارة الأميركية عبر الوسطاء بأنه «إذا نفذت إسرائيل تهديدات بمهاجمة مصالحها في المنطقة أو داخل إيران فإنه سيقابل بردّ من شأنه أن يخرج الوضع عن السيطرة». وأكدت أنّ إيران حذرت الولايات المتحدة ودولاً أوروبية من التوجه نحو تشديد العقوبات عليها، مع تأكيدها أنّ التوجّه نحو فرض المزيد من العقوبات وتشديدها سيزيد من اتخاذ خطوات نووية مثل رفع إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب، موضحة أنّ إيران أكدت أيضاً في رسائلها أن «الإدارة الأميركية تتحمّل مسؤولية أي عدوان إسرائيلي محتمل ولا يمكنها التهرّب من ذلك». وشدد الجانب الإيراني، وفق المصادر، أنّ طهران «ستعتبر واشنطن شريكاً في أي تصرف عدواني إسرائيلي وهذا سيعرّض المصالح الأميركية في المنطقة للخطر».

وفي السياق، قال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، لدى وصوله إلى نيويورك أمس الخميس لحضور اجتماع لمجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية، إن بلاده بعثت رسائل عدة إلى الولايات المتحدة للتأكيد أنها «لا تسعى إلى توسيع التوترات» في الشرق الأوسط مع إسرائيل. وقال عبد اللهيان إن «الكيان الإسرائيلي استهدف سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في دمشق (في الأول من إبريل/نيسان الحالي)، بشكل مباشر في عمل إرهابي، وخلال ذلك استشهد مستشارونا العسكريون الرسميون في سورية، وكنا نحن نمارس ضبط النفس منذ فترة طويلة تفهماً للوضع في المنطقة، وكنا نعلن بانتظام للأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريس) أن مجلس الأمن يجب أن يقوم بواجبه في مواجهة تصرفات الكيان الإسرائيلي هذه». وأضاف عبد اللهيان، بحسب وكالة مهر: «لقد أطلعنا أميركا منذ أن اتخذ القرار في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بأنه يجب الرد اللازم على الكيان الإسرائيلي في إطار القانون الدولي والدفاع المشروع، وتوجيه الإنذار والعقاب اللازمين». وتابع: «قلنا للأميركيين بصراحة ووضوح أن القرار في المجلس الأعلى للأمن القومي برئاسة رئيس البلاد (إبراهيم رئيسي)، بالرد على الكيان الإسرائيلي أمر محسوم، وتم تبادل رسائل قبل العملية أيضاً، وبعد تنفيذ العملية، أي حوالي الساعة الثانية والنصف من فجر الأحد (الماضي)، وجهنا رسالة أخرى إلى الولايات المتحدة عبر القنوات الدبلوماسية، حيث سعينا إلى أن نقول بصراحة ووضوح للولايات المتحدة في هذه الرسائل إننا لا نسعى لتصعيد التوتر في المنطقة، وما يمكن أن يزيد من تصعيد التوتر هو سلوك الكيان الصهيوني». وتابع عبد اللهيان: «قبل عملية الوعد الصادق، قلنا للجانب الأميركي بوضوح إننا لن نستهدف القواعد والمصالح الأميركية في المنطقة، إلا إذا ارادت حين ردنا على الكيان الصهيوني اتخاذ إجراء في الدعم الحربي له». وأوضح أنه «يتم تبادل الرسائل، خاصة عبر القناة السويسرية، باعتبارها راعية المصالح الأميركية، والقنوات الدبلوماسية الرسمية، بهدف خلق فهم صحيح للعمل الإيراني والحيلولة دون توسع نطاق التوتر والأزمة في المنطقة».

في غضون ذلك، كان وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، يلمح أمس إلى إمكانية شن هجمات داخل إيران. وقال، بحسب بيان لمكتبه، خلال لقاء مع طيارين في قاعدة تل نوف الجوية وسط إسرائيل، إن «قدرتنا على اتخاذ قرارات معقدة وصعبة أحياناً في غرف قيادة الحرب، وخاصة عندما تكون هذه متعلقة بمهمات سلاح الجو وبأمور تحدث بسرعة على الأرض، تكون مقرونة بعلمنا أن لدينا أفضل الأشخاص في السماء، وهذا ينطبق على جميع الجبهات»، مضيفاً أن «هذا قد يكون في داخل سرب الطائرات بين طلعة وأخرى، وبرؤيتنا من يوم إلى آخر، ويوجد تغير كبير في الأمور». واعتبر أن «لدينا أفضل الأشخاص، وهذا ينجح في الاختبار ويسير بشكل جيد. ولن تتقلص مهماتنا وإنما ستزداد وحسب. وهذا الواقع الذي فيه نُهاجم من 7 جبهات مختلفة هو واقع معقد ويضعنا أمام تحد سيستمر بمرافقتنا». ولمح غالانت إلى رد إسرائيلي محتمل داخل إيران، قائلاً إن «المسافات التي فُتحت إلى 1500 كيلومتر تغير صورة العالم في الوتيرة ورد الفعل، وفي العملية العسكرية، وعلى دولة إسرائيل أن تعلم أن لديها حرية عمل للقيام بما تشاء، بفضل الحماية التي يوفرها سلاح الجو، وما قمتم به يوم السبت الماضي (صد الصواريخ والمُسيرات) كان أمراً رائعاً جداً». وأضاف أن «هذا يمنحنا القدرة أن نعلم أنه عندما نردّ، فإنه توجد خلف هذا الأمر بوليصة تأمين، بأن ما يتقرر سيُنفذ. وهذا يوفر أمناً بالغاً للجمهور في إسرائيل ولصنّاع القرار في دولة إسرائيل».

وعلى الرغم من عدم صدور أي موقف لمسؤول إسرائيلي يدعو علناً إلى استهداف المنشآت النووية كرد على الهجمات الإيرانية، إلا أن جنرالات احتياط ومسؤولين في جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد)، دعوا في الأيام الأخيرة، إلى هذا الخيار من بينهم الجنرال احتياط يفتاح رون، والجنرال يعقوب نيغال. ونقل موقع «كول حاي» العبري، عن رون قوله إنه «يجب أن تحترق حقول النفط، ويجب أن تتوقف الكهرباء، ويجب أن نلحق الضرر بجزء على الأقل من المنظومة النووية». وقال الجنرال احتياط نيغال، بحسب ما نقله موقع «والاه» العبري، «يجب استغلال الفرصة التي لن تتكرر، لمهاجمة منشآت في البنية التحتية الإيرانية أيضاً، ليس للتأثير على سعر النفط، ولكن لإظهار أنه يمكننا كذلك مهاجمة الغاز، والنقل والنفط، كما يجب مهاجمة المنشآت النووية ورموز النظام». وذكرت صحيفة معاريف، أن يوسي بيلطي، وهو مسؤول رفيع سابق في جهاز الموساد وفي وزارة الأمن، قال في حديث متلفز، إن ضرب المنشآت النووية الإيرانية، موجود ضمن احتمالات الرد الإسرائيلي. وكانت صحيفة «معاريف» لمحت أمس الأول الأربعاء، إلى أن الهجوم الإيراني على إسرائيل، نجح بضرب المفاعل النووي في ديمونة، وقاعدة رامون الجوية في صحراء النقب، قبل أن تحذف أمس الخميس جزءاً من المعلومات التي نشرتها في تقريرها، من دون الإشارة إلى سبب الحذف. كما نشرت أن نسبة النجاح في التصدي للهجوم الإيراني كانت أقل مما أعلنته إسرائيل. وذكرت «معاريف» أنه «بحسب التقارير فإن تسعة صواريخ اخترقت منظومة الدفاع الإسرائيلية وليس سبعة كما قال ناطق بلسان الجيش الإسرائيلي».

في هذه الأثناء، ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، أمس الأول الأربعاء، أن إيران بدأت تجلي موظفيها من مواقع سورية، تحسباً لرد إسرائيلي. وأوضحت أن «إيران تستعد لهجوم إسرائيلي انتقامي على أراضيها أو على وكلائها»، وأبرزهم حزب الله في لبنان. ونقلت عن مسؤولين ومستشارين سوريين وإيرانيين قولهم إن «طهران بدأت في إجلاء موظفيها من مواقع في سورية، حيث يوجد الحرس الثوري الإيراني بشكل كبير». وقال مسؤولون أمنيون سوريون للصحيفة إن الحرس الثوري الإيراني وحزب الله قلصا وجود كبار قياداتهما في سورية. وذكرت الصحيفة أن مسؤولين إسرائيليين أكدوا لدول الخليج ودول عربية أخرى الاثنين الماضي أن الرد على الهجوم الإيراني لن يعرض أمنهم للخطر، ومن المرجح أن يكون محدوداً في نطاقه. وكانت وسائل إعلام إسرائيلية وأخرى أميركية ذكرت مساء أول من أمس أنّ إسرائيل فكّرت في أن توجّه سريعاً ضربات انتقامية ضد إيران رداً على الهجوم، لكنّها عدلت عن هذا الأمر في نهاية المطاف. وذكرت قناة كان الإسرائيلية أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قرر، إثر محادثة مع الرئيس الأميركي جو بايدن، عدم تنفيذ الخطط التي اعتُمدت مسبقاً لتوجيه ضربات انتقامية إلى طهران في حال نفذت وعيدها بمهاجمة إسرائيل. ونقلت القناة عن مسؤول كبير طلب منها عدم نشر اسمه قوله إن «الحساسيات الدبلوماسية لعبت دوراً. سيكون هناك حتماً رد، لكنّه سيكون مختلفاً عمّا كان مخططاً له في البداية». بدوره، نقل موقع أكسيوس الأميركي عن مصادر إسرائيلية لم يسمّها قولها إنه خلال الاجتماع الذي عقده مجلس الحرب الإسرائيلي الاثنين الماضي، والذي كان ثاني اجتماع له منذ القصف الإيراني، بحث الوزراء ملياً في إمكانية إصدار الأمر بتنفيذ الضربات الانتقامية، لكنهم في نهاية المطاف لم يفعلوا ذلك. من جانبها، ذكرت شبكة «إيه بي سي» الأميركية نقلاً عن 3 مصادر إسرائيلية إن الحكومة الإسرائيلية فكرت في مناسبتين في توجيه ضربات ضد إيران، لكن دون أن تُصدر أمراً بذلك.

وفي ما يبدو أنه يأتي في إطار المحاولات الغربية لثني إسرائيل عن الرد على الضربة الإيرانية، فرضت دول غربية عديدة عقوبات على طهران. وأعلنت الولايات المتحدة فرض عقوبات جديدة على إيران تستهدف إنتاجها من الطائرات المسيرة. وقالت وزارة الخزانة، في بيان، إن العقوبات تستهدف 16 فرداً وكيانين مكنوا إيران من إنتاج الطائرات المسيرة وتصنيع أنواع محركات تشغل مسيرات «شاهد» التي استخدمتها طهران في هجومها على إسرائيل. وأعلنت وزيرة الخزانة جانيت يلين، في بيان، أنه سيتم خلال الأيام والأسابيع المقبلة فرض «مزيد من الإجراءات» ضد طهران. كما أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن، في بيان، أن حلفاء أميركا سيصدرون عقوبات وإجراءات إضافية رداً على برامج إيران العسكرية «المزعزعة للاستقرار»، موضحاً أن بلاده تعمل بالتنسيق مع مجموعة السبع. من جهتها، استهدفت بريطانيا، العديد من المنظمات العسكرية الإيرانية والأفراد والكيانات المشاركة في صناعة الطائرات بدون طيار والصواريخ الباليستية. وكان رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال أعلن، في ختام قمة في بروكسل فجر أمس الخميس، أن الاتحاد الأوروبي قرر فرض عقوبات جديدة على إيران تستهدف شركات تنتج طائرات مسيّرة وصواريخ. وقال: «لقد قرّرنا فرض عقوبات على إيران، وأردنا أن نبعث برسالة واضحة» إلى إيران بعد هجومها على إسرائيل. وأضاف أن «الفكرة هي استهداف الشركات التي لها دور في تصنيع الطائرات المسيرة والصواريخ». وفي بيانهم الصادر في ختام القمة، دعا قادة الاتحاد الأوروبي «جميع الأطراف إلى ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس والابتعاد عن أي عمل من شأنه أن يزيد التوترات في المنطقة». وحذر الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل، على هامش اجتماعات وزراء خارجية مجموعة السبع في بروكسل أمس الخميس، من اندلاع «حرب إقليمية بالشرق الأوسط». وقال: «لا أريد أن أبالغ، لكننا على شفا حرب إقليمية في الشرق الأوسط، سترسل موجات صادمة إلى بقية العالم، وخاصة إلى أوروبا. لذا يجب إيقافها». وحث إسرائيل على «ضبط النفس»، محذرا من «أي أعمال من شأنها أن تفاقم الوضع المضطرب».

مسيرة إيرانية خلال العرض العسكري في طهران أمس الأول (مرتضى نيكوبازي/Getty)

«وول ستريت جورنال»: إيران بدأت تجلي موظفيها من سورية

«معاريف» تلمح إلى أن هجوم إيران أصاب مفاعل ديمونة ثم تحذف الخبر

رئيسي يزور إسلام أباد

أعلن وزير الخارجية الباكستاني إسحاق دار، في بيان أمس الخميس، أنه من المقرر أن يزور الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي (الصورة) العاصمة إسلام أباد في 22 إبريل/ نيسان الحالي، في زيارة رسمية تستمر لثلاثة أيام. وتبدو الزيارة جزءاً من جهود الجانبين لإصلاح العلاقات التي تأزمت لفترة في يناير/ كانون الثاني الماضي عندما تبادل البلدان الهجمات عبر الحدود، لكن الجانبين عادا واتفقا على العمل لتحسين التعاون الأمني.

صدمة وصعوبات في التنفس

كشف استطلاع إسرائيلي للرأي، أجراه قسم علوم المعلومات في جامعة بار إيلان بالتعاون مع شركة «آي بانيل»، ونشر أمس الخميس، أن الإسرائيليين عاشوا، ليلة الهجوم الإيراني بالصواريخ والطائرات المسيرة، حالة صدمة كبيرة، رافقها خوف وقلق وصعوبات في التنفس لدى نسبة منهم، إضافة إلى شعور جزء منهم بحالة إرباك. وعبّر 77% من المشاركين في الاستطلاع عن مخاوف وقلق بدرجات متفاوتة جراء الهجوم على إسرائيل.

ما دلالات اختيار مقتدى الصدر اسم التيار الوطني الشيعي؟

يبدو أن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر يهدف من اعتماد اسم التيار الوطني الشيعي إلى الاستعداد للعودة إلى الساحة السياسية في البلاد بقوة، خصوصاً بعد استئناف اجتماعات النواب الصدريين المستقيلين من البرلمان مع قواعدهم الجماهيرية

بغداد ـ **محمد الباسم**

للأسبوع الثاني على التوالي، يتواصل الجدل السياسي والشعبي في العراق بشأن قرار زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر تغيير اسم تياره إلى التيار الوطني الشيعي، بين مؤيد للخطوة ومُنتقد لها لما تحمله. وبعد قرار مفاجئ في 28 الشهر الماضي، يقضي بإنهاء تجميد الكتلة «الصدرية» المستقيلة من البرلمان العراقي، وعودتها تدريجياً إلى الاجتماع بقواعدها الجماهيرية، اختار الصدر أن يُقدم على خطوة مفاجئة جديدة، بتغيير اسم تياره من التيار الصدري إلى التيار الوطني الشيعي، في خيار قد يكون تمهيداً لعودة تدريجية للعمل السياسي والمشاركة في الانتخابات البرلمانية بدورتها السادسة، التي من المفترض أن تجرى نهاية العام المقبل. واختار الصدر، في 11 إبريل/ نيسان الحالي، اسم التيار الوطني الشيعي في خطاب رسمي حمل توقيعه وختمه، دون أي تفاصيل إضافية، وهو ما ترك أنصاره أمام حيرة، لكن من دون أي اعتراض على هذا الأمر.

وباشر أنصار التيار الصدري بحملة إعلامية ضخمة للترويج للاسم الجديد. بل إن بعضهم ذهب للقول إن مقتدى الصدر لم يكن مقتنعاً باسم التيار الصدري، في حين اعتبر مراقبون أن الاسم الجديد هدفه العودة مرة أخرى إلى العناوين الفئوية والطائفية التي غادرها الصدر في السابق، فيما من المتوقع أن يظهر الصدر في الإعلام للحديث عن أفكاره الجديدة، وفقاً لمصدر قريب منه. واعتبر «وزير القائد»، وهي صفحة على «فيسبوك» تعتبر الناطقة باسم الصدر، أن تسمية التيار الوطني الشيعي، تعود إلى أن «التيار امتداد طبيعي لأهزوجة نعم نعم للوطن»، في إشارة إلى الهتاف الذي كان يردده محمد صادق الصدر، والد مقتدى، في خطب الجمعة من مدينة النجف، جنوبي البلاد، خلال تسعينيات القرن الماضي. ثم عاد «الوزير القائد» لتفسير الاسم الجديد، بالقول: «الوطني: يعني العراقي الشعبي بكل طوائفه... والشيعي يعني الإسلامي».

وتواصلت «العربي الجديد»، مع مصدرين من التيار، أوضحا أن «الاسم الجديد للتيار الصدري هو فكرة كانت تراود الصدر منذ سنين، لكن لم تحن الفرصة في السابق للحديث عن التسمية الجديدة». وأضافا: «يُعتبر هذا التوقيت هو الأهم، كونه يأتي في إطار مضامين اجتماعية وسياسية جديدة، خصوصاً أن الصدر يؤشر إلى إخفاق حكومة (محمد شياع) السوداني بشكل كبير في ملفات عديدة، بينها الاقتصاد وحصر السلاح بيد الدولة، والحريات، بالإضافة إلى التنصل الذي يظهر واضحاً من أهم تعهداته بما يخص إجراء الانتخابات المبكرة». وقال أحد المصدرين إن «تسمية التيار الصدري، لم تنطلق من الصدر شخصياً، بل إن رئيس الحكومة العراقية الأسبق إياد علاوي هو الذي أطلق تسمية التيار الصدري على جيش المهدي بعد تجميده من قبل الصدر (في العام 2007)، واستمرت بالتداول حتى صارت لصيقة بالصدريين. وبالتالي فإن تسميتهم بالتيار الوطني الشيعي، ستمنحهم الحرية بالتحرك سياسياً واجتماعياً». وبشأن التهيئة للعودة تدريجياً للعمل السياسي، أشار المصدر إلى أن «الوضع يؤشر إلى عودة حقيقية، لكنها ستكون خطيرة ومرعبة بالنسبة لخصوم الصدر، لا سيما وأنه سيواجه هذه المرة خصومه متفرقين أو مجتمعين بكل ما لديه من قوة انتخابية وجماهيرية، لأجل الوصول إلى مكاسب غير اعتيادية، تفوق المرحلة السابقة». وأضاف: «كما أن هناك احتمالات كبيرة تشير إلى أن المتضررين من الحكومة الحالية، وهما بالأصل حليفا الصدر السابقان (محمد الحلبوسي ومسعود البارزاني) قد يلتحقان مرة أخرى بالصدر».

من جهته، قال الناشط السياسي، وعضو التيار الصدري سابقاً، غيث التميمي، إن «الصدر كان قد تحدث عن إصلاحات داخلية (في تياره) في أكثر من مناسبة، ويبدو أنه بدأ بها بالفعل، وأن اختيار هذا العنوان الكبير، الذي يشمل الوطنية للعراق، والانتماء المذهبي، هو الأشمل». وأوضح التميمي، لـ«العربي الجديد»، أن «مصدر قوة أنصار مقتدى الصدر أنهم وطنيون وملتزمون بالعقيدة الدينية. كما أن هذا الوصف يمنع عنهم الحرج في وضعهم ضمن تيارات الإسلام السياسي المتهمة بالفساد».

وقال أستاذ الإعلام في الجامعة المستنصرية، غالب الدعمي، إن «الصدر لم يخسر من عملية تغيير اسم التيار الصدري إلى التيار الوطني الشيعي، بل حصل على ربح كبير، لأن تسمية التيار الصدري كانت تمثل عنواناً محدداً لفئة من الجمهور وخط أيديولوجي واحد. أما الآن فقد صار لديهم (وفق التسمية الجديدة) فضاء وطني، يمثل التيارات الشابة والناشئة وغير منضوية ضمن التيار أصلاً». وتوقع الدعمي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «تكون هذه الخطوة، بداية لتأسيس حكومة الأغلبية المقبلة، فيما لو عاد الصدر وعاد للسياسة ودخل للانتخابات».

من جهته، رأى الباحث في الشأن السياسي، عبد الله الركابي، أن «الواقع يشير إلى أن الصدر يقترب تدريجياً من العودة إلى السياسة، ضمن مسمى لا يقبل التحالف مع أي طرف من غير مذهبه، لأنه رفع شعارين، الأول الوطني وهو لا يشمل كثيراً من حلفائه السابقين من الأكراد، والشيعي وهو لا يشمل بكل تأكيد حليفه السابق وهو حزب تقدم السني برئاسة الحلبوسي». وأوضح الركابي، لـ«العربي الجديد»، أن «اجتماعات النواب الصدريين المستقيلين من البرلمان مع قواعدهم الجماهيرية هي لمد جسور التواصل بعد أن تقطعت، وكأنه يقول لهم استعدوا للمواجهة السياسية مجدداً».

وكان الصدر انسحب، في 15 يونيو/حزيران 2022، من العملية السياسية في البلاد، مؤكداً عدم المشاركة في أي انتخابات مقبلة حتى لا يشترك مع الساسة «الفاسدين». وجاء ذلك خلال اجتماعه في النجف وقتها بنواب الكتلة الصدرية الذين قدموا استقالاتهم من البرلمان بعد 8 أشهر على إجراء الانتخابات التشريعية. وعقب ذلك، تمكن تحالف الإطار التنسيقي، من تشكيل حكومة السوداني، بالاتفاق مع الأحزاب الكردية والسنية. ودعا الصدر، في 12 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أنصاره إلى مقاطعة انتخابات مجالس المحافظات. وكتب، على منصة إكس، إن «من أهم ما يميز القاعدة الصدرية هو وحدة صفها وطاعتها وإخلاصها، وإن مشاركتكم للفاسدين تحزنني كثيراً، ومقاطعتكم للانتخابات أمر يفرحني ويغيظ العدا (الأعداء)، ويقلل من شرعية الانتخابات دولياً وداخلياً ويقلص من هيمنة الفاسدين والتبعيين».

مصدران في التيار الصدري: الاسم الجديد يراود الصدر منذ سنين

مناصرون للصدر في بغداد، يناير 2023 (أحمد جليل/Epa)

كسلا... حياة على وقع التأهب الأمني والأزمات الإنسانية

تنعكس الحرب في السودان، التي دخلت عامها الثاني، أزمة إنسانية في ولاية كسلا الشرقية، التي وإن لم تطاولها الحرب حتى الآن، إلا أنها تتأهب أمنياً لذلك

كسلا ـ **أيمن إبراهيم**

يحوّل الصراع العسكري بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، الذي بدأ في 15 إبريل/ نيسان 2023 وبدأ عامه الثاني قبل أيام، البلاد إلى ساحة معركة مفتوحة وأزمة إنسانية تمثل مزيجاً من الموت والنزوح واللجوء وتفشي الأمراض والجوع. وتشهد جميع ولايات السودان الـ18 نزوحاً وتوترات، وطاول ذلك حتى الولايات الشرقية التي ظلّت منذ بداية الحرب بعيدة عن الاشتباكات، وعلى رأسها ولاية كسلا، التي أضحت مركزاً لإيواء النازحين الفارين من العاصمة الخرطوم والولايات المجاورة لها مع امتداد رقعة المعارك يوماً بعد يوم. مع العلم أن مجلس الوزراء السوداني، أصدر أول من أمس الأربعاء، قراراً بإعفاء والي كسلا محمد موسى عبد الرحمن، ووالي القضارف محمد عبد الرحمن محجوب، إذ تم تعيين اللواء متقاعد الصادق محمد والياً جديداً لكسلا، واللواء متقاعد محمد أحمد حسن والياً للقضارف، إلى جانب إعفاء السفير علي الصادق من مهام وزير الخارجية وتعيين السفير حسين عوض، وزيراً للخارجية بعد أن كان يشغل منصب وكيل الوزارة.

وتقع مدينة كسلا، عاصمة الولاية التي تحمل الاسم ذاته، على بعد 480 كيلومتراً من العاصمة الخرطوم، وتتميز بموقعها على رأس دلتا نهر القاش وعلى سفوح كتلة جبلية تُعرف باسم جبال التاكا، ولها حدود مع دولة إريتريا. ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، هاجرت إليها أعدادٌ كبيرة من المواطنين من جنوب السودان وجبال النوبة وإقليم دارفور بسبب الحروب والنزاعات في تلك المناطق. ولمدينة كسلا تاريخٌ طويل مع استقبال النازحين واللاجئين، إذ كانت مركزاً لإيواء اللاجئين خلال الحرب الإثيوبية الإريترية التي اندلعت في عام 1998 واستمرت حتى عام 2000. واستقبلت ولاية كسلا الآلاف من اللاجئين الإرتريين وأقيمت المعسكرات لإيوائهم، وما زالت بعض الأحياء في المدينة تضم سكاناً يتحدرون من إريتريا. وكانت المدينة أيضاً وجهة للاجئين الصوماليين والإثيوبيين حتى وقت قريب. ويمثل معسكر الشجراب، في محلية ود الحليو، أبرز معسكرات اللاجئين بكسلا، والذي تحول إلى قرية بسكّان شبه دائمين.

وتتسبب التوترات الأمنية وتهديدات قوات الدعم السريع في ولايات أخرى قريبة لكسلا، مثل الجزيرة والقضارف ونهر النيل، في اتخاذ الولاية إجراءات أمنية جديدة، خصوصاً بعد حادثة قصف طائرة مسيّرة مجهولة في الثاني من إبريل الحالي إفطاراً رمضانياً نظمته مجموعة شبه عسكرية محسوبة على نظام الرئيس المخلوع عمر البشير تقاتل مع الجيش في مدينة عطبرة، بولاية نهر النيل، شمال شرقي السودان، ما أدّى إلى مقتل 12 شخصاً على الأقل. وكسلا ضمن الولايات التي انتظمت فيها حملات استنفار وتدريب وتسليح المواطنين «المستنفرين» تحت مسمى «المقاومة الشعبية المسلحة» لمواجهة قوات الدعم السريع، وأقام بعض قادة هذه المقاومة إفطارات جماعية في رمضان الأخير (من 11 مارس/ آذار إلى 10 إبريل)، وهم يحملون الأسلحة على متن سيارات ذات دفع رباعي في عدد من ساحات المدينة.

وفي 11 إبريل الحالي، أصدر والي كسلا المُقال أمر طوارئ، عدّل بموجبه موعد حظر التجول في الولاية من الساعة الحادية عشرة مساءً إلى الساعة الرابعة صباحاً، ليصبح منع التجول من الساعة الثامنة مساء إلى السادسة صباحاً.

وتعد الأوضاع في كسلا مستقرة أمنياً مقارنة بمدن أخرى، حيث تعمل فيها عدة مصارف ومؤسسات حكومية، وتتوفر فيها السلع الغذائية القادمة من مصر وإثيوبيا وتركيا والسعودية، إلى جانب السلع السودانية القليلة والتي تباع بأسعار متفاوتة، لكن النازحين يعانون من البطالة وانعدام المال في أيديهم وسوء الغذاء المتوفر أمامهم، إذ توزع المنظمات غالباً السكر والعدس والدقيق والزيت، وبعض الأواني. ويسكن معظم النازحين في كسلا بمدارس تم تخصيصها لاستقبالهم، وتعمل مجموعة من المنظمات السودانية والأجنبية على تقديم الخدمات لهم، حيث تمّ افتتاح عيادات داخلية في بعض هذه المدارس التي يعاني معظمها من مشكلة توفر مياه الشرب والانقطاع اليومي للكهرباء والاكتظاظ. ويحصل النازحون على الماء عبر المضخات اليدوية المركبة في المدارس أو العربات التي تجرها الحمير. ويقول النازح أحمد مجدي، الذي يقيم مع أسرته في مدرسة بحي العرب في كسلا، لـ«العربي الجديد»، إنه فشل في الحصول على عمل في المدينة، إذ كان قبل مجيئه إليها يعمل في مدينة ود مدني التي سيطرت عليها قوات الدعم السريع في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. ويلفت مجدي إلى أنه وأفراد أسرته جاؤوا إلى كسلا في اليوم الثالث لمعركة ود مدني، ومكثوا مع أقاربهم قبل أن ينتقلوا إلى المدرسة التي خُصّصت للنازحين، ويشير إلى أنه يعاني من مرض السكري وتمكن أخيراً من الحصول على علاجه من عيادة داخلية أقامتها إحدى المنظمات. ويذكر مجدي أنهم أصبحوا مهدّدين بالطرد حالياً من المدرسة بسبب إعلان حكومة الولاية نيتها استئناف الدراسة وإخلاء المدارس من النازحين. ويسكن عدد من النازحين عند أقاربهم في كسلا، وهناك آخرون يتحدرون من المدينة أصلاً وعادوا من الخرطوم إلى منازلهم الأصلية واستضافوا معهم نازحين آخرين، فيما يفضّل البعض الآخر استئجار منزل، حيث تبدأ بدلات الإيجار من 100 ألف جنيه وتصل حتى 600 ألف (الدولار يساوي 1200 جنيه). ويختلف السعر حسب الحي ونوع المنزل والمسافة من وسط المدينة وتوفر خدمات الماء والكهرباء.

وبحسب ما رصدت «العربي الجديد»، فإن الجيش السوداني ينتشر مع القوات الحكومية الأخرى في المدينة، إلى جانب مقاتلين من حركة العدل والمساواة (مسلحون سابقون في دارفور). وتقيم هذه القوات نقاطاً للتفتيش عند مداخل المدينة ومخارجها طوال اليوم، إذ تعبر منها باصات السفر وشاحنات البضائع المتوجهة إلى ولايات البحر الأحمر ونهر النيل والشمالية. ومع حلول الليل تغلق الأسواق وتنصب الحواجز الأمنية لتنفيذ أوامر حظر التجول. النازحة نفيسة الضو، التي تقيم في مدرسة بحي الحلنقة، تقول لـ«العربي الجديد»، إنها حصلت على عمل مؤقت مع منظمة محلية، لكنها تنوي السفر إلى مصر لإنقاذ تعليم أطفالها الثلاثة الذي توقف منذ بداية الحرب.

وبحسب منظمة أطباء بلا حدود، يوجد نحو 190 ألف نازح في ولاية كسلا وحدها، «ما يؤكد الحاجة الملحة إلى مساعدة إنسانية شاملة». ومن بين هؤلاء، فر نحو 40 ألف شخص خلال أعمال العنف الأخيرة في ولاية الجزيرة. وقالت المنظمة في بيان يوم 27 مارس الماضي إن «محنة النازحين في كسلا هي مثال مُعبر عن الأزمة الإنسانية الأوسع نطاقاً في السودان الناتجة عن النزاع الوحشي المستمر، إذ يعاني الناس من خسائر بشرية كبيرة وفقدان سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي».

أقال مجلس الوزراء السوداني والي كسلا أول من أمس

من السوق الشعبي في كسلا، مايو 2023 (Getty)

يتوجه الناخبون في الهند، ابتداء من اليوم وحتى 1 يونيو/حزيران المقبل، للتصويت في انتخابات برلمانية يُرجح أن تشهد بقاء حزب رئيس الحكومة ناريندرا مودي، بهاراتيا جاناتا، الحاكم منذ عشر سنوات. ولاية ثالثة قد يكون عنوانها ترسيخ الهند دولة قومية هندوسية

5 سنوات إضافية متوقعة لمودي وحزبه

الهند: انتخابات «ديمقراطيةٍ» قومية ـ دينية

- **لم يتخلَّ الحزب الحاكم عن أجندته القومية الهندوسية المتطرفة، إلا أن الاقتصاد بات يحتل الصدارة في أولويات نيودلهي**
- **الولايات المتحدة تغضّ الطرف عن انتهاكات حقوقية في مقابل تطوير العلاقات الاقتصادية والتقنية**

إعداد: **داليا قانصوه**

يتوجه حوالي 970 مليون ناخب هندي، ابتداء من اليوم الجمعة وحتى الأول من يونيو/حزيران المقبل، للإدلاء بأصواتهم في انتخابات الـ«لوك سابها»، أو مجلس الشعب الهندي، المرادف لمجلس النواب، أو الغرفة السفلى للبرلمان في الهند. هذه الانتخابات، التي لطالما عُدّت أكبر اختبار ديمقراطي في العالم، حيث عدد الناخبين يوازي مواطني الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، مجتمعين، تكتسب هذا العام أهمية مضاعفة، بغضّ النظر عن مكانة الهند كأكبر ديمقراطية في العالم، وقوة آسيوية عملاقة. إذ بينما يعتبر الفوز المرجّح لحزب رئيس الحكومة ناريندرا مودي، «بهاراتيا جاناتا» القومي الهندوسي، الحاكم منذ عام 2014، والذي سيؤدي إلى بقاء مودي في الحكم لولاية ثالثة، نتاج سنوات طويلة من حكم هذا الرجل، الذي يتفاخر بنقل الهند من دولة «علمانية» إلى قومية هندية، مع ما أفرزه من تقليص للحرّيات ولكن جذباً للناخبين من اليمين الهندوسي، والمتطرف، إلا أن انتظار النتائج يتعلّق خصوصاً بعدد الأصوات التي سيحصدها الرجل. والأخير يواصل شقّ الطريق أمام الهند، للانتقال بحذر وتصميم من سياسة عدم الانحياز، إلى أداء دور مؤثر على الساحة الدولية، حيث تعيش القارة الآسيوية تحديات جيوسياسية عالية المخاطر، فيما تمكن مودي من نقل اقتصاد بلاده إلى مرتبة متقدمة، وهو ما تراهن عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون لمواجهة الصين. هذا الوضع، فضلاً عن العلاقة التاريخية للهند مع روسيا، ونجاح مودي في تطويعها لمواصلة اقترابه من الغرب، ودور الهند في عالم متغيّر سريعاً، بالإمكان القول عنه إنه يكشف مجدداً ازدواجية المعايير الغربية، حيث يسود الصمت على ما يتم تداوله في الإعلام وفي المراكز الحقوقية، من انتهاكات متواصلة للحرّيات في الهند، على يد حزب بهاراتيا جاناتا وقمع للمعارضين وعلامات استفهام بالجملة بشأن مصادر التمويل الحزبية، عدا عن سيرة حزب مودي في معاداة المسلمين في البلاد. كلّ ذلك لم يمنع تحول ناريندرا مودي، الذي عاصر كرئيس لحكومة الهند، 3 رؤساء أميركيين، من شخصية سياسية مكروهة في الغرب، مع صعوده السياسي إلى الحكم، إلى محبوب لدى الدول الكبرى الغربية صاحبة النفوذ، التي تطلب ودّه، وسط تقارب استثنائي مع الولايات المتحدة، وحليفتها في الشرق الأوسط، إسرائيل.

انتخابات الهند في 6 أسابيع

ويتوزع الانتخاب على ولايات الهند الـ28، و8 أقاليم اتحادية. وتمتد عملية الانتخاب على 7 مراحل، من اليوم الجمعة إلى الأول من يونيو/حزيران المقبل، بناء على التقسيمات الجغرافية وعدد السكان، لضمان تأمين الاقتراع، على أن تحسب النتائج وتعلن رسمياً في يوم واحد، وذلك في 4 يونيو المقبل.

ويتنافس المرشحون في البلاد، على 543 مقعداً في الـ«لوك سابها»، لولاية مدتها 5 سنوات. وللاستحواذ على الحكم، يحتاج الحزب الفائز إلى أكثرية بسيطة مؤلفة من 272 مقعداً. وفي العام 2019، فاز حزب مودي بـ303 مقاعد، يليه مباشرة حزب المعارضة «المؤتمر الوطني الهندي» بـ52 مقعداً. هذه المرة، يتعلق السؤال لدى حزب مودي بعدد الأصوات التي سيفوز بها، إذ وفقاً لاستطلاعات الرأي، التي هي قليلة في الهند إجمالاً، فإن مودي يحظى بشعبية تتراوح بين 70 إلى 80 في المائة. علماً أن ناريندرا مودي (73 عاماً) مستمر في الحكم منذ عام 2014.

ويعتمد فوز أي حزب أيضاً على حجم المشاركة الشعبية، وفي عام 2019 بلغت نسبة التصويت 67 في المائة، مع اقتراع 615 مليون ناخب هندي. ويسعى مودي لاعتبار الانتخابات المرتقبة استفتاء على شعبيته بعد 10 سنوات في الحكم، خصوصاً مع الوفاء ببعض تعهداته الانتخابية السابقة، ولكن من دون تحقيق أخرى، فضلاً عن استكماله الحكم بطريقة جعلت الهند تتحول إلى ديكتاتورية مغلّفة بنظام ديمقراطي هشّ. هذا التحول، لم تعد وحدها قضية قمع المسلمين تتصدره، بل قمع المعارضة بكافة أشكالها، وملاحقة مصادر تمويلها، والهيمنة لـ«بهاراتيا جاناتا» على لجنة الانتخابات.

يذكر أن مودي، وبحسب تصريحاته المعلنة، وضع هدفاً هذا العام بحصد حزبه 370 مقعداً في البرلمان، على أن يتمكن التحالف الوطني الديمقراطي الذي يقوده حزبه من شغل أكثر من 400 مقعد إجمالاً في الـ«لوك سابها»، وذلك صعوداً من أكثر من 350 مقعداً للتحالف في 2019. وينتخب المواطنون في الهند إلكترونياً ما يسمح بعدّ أسرع للأصوات، فيما تقول لجنة الانتخابات إن التصويت الإلكتروني هو دليل على شفافية الاقتراع. ويتوجه موظفو الانتخابات بالسيارات والطوافات العسكرية والمراكب ومشياً على الأقدام، وأحياناً على الجمال والفيلة، لوضع ماكينات التصويت في بعض المواقع النائية، حيث ترافقهم قوات أمنية إلى بعض المناطق. وسيعمل حوالي 15 مليون شخص في مراكز الاقتراع.

من التحضيرات لتجمع انتخابي لمودي، رايبور، 15 إبريل (إدريس محمد/فرانس برس)

قمع في الداخل وتقارب مع واشنطن

ويترشح حزب مودي هذا العام، مجدداً، للفوز بالبرلمان ورئاسة الحكومة، وفق أجندة يعتبرها «تجددية»، إذ بينما لم يتخل الحزب عن أجندته القومية الهندوسية المتطرفة، إلا أن الاقتصاد بات يحتل الصدارة، وفقاً لأولويات المرحلة، وهو ما يعتبر أولوية أيضاً للناخب الهندي، غير المهتم كثيراً بالسياسة الخارجية، أو التي يضعها في المرتبة الثانية. علماً أن حزب مودي، من منظوره، تمكن من تحقيق نجاحات كبرى على الصعيد الدولي، خلال السنوات الماضية، قد يكون بالنسبة إليه أبرزها تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة، على الصعيد الاقتصادي، وعلى صعيد تشارك الخبرات التكنولوجية، التي تتردد الولايات المتحدة في منحها لغير الدول الحليفة. وجاء ذلك في وقت لم تقدم الهند تنازلات كبرى، أخرجتها بالمرّة عن سياسة عدم الانحياز، إذ ظلّت ترفض مثلاً الضغوط لإدانة الهجوم الروسي على أوكرانيا في فبراير/شباط 2022.

وربما يصحّ القول، إن واشنطن تنتظر معرفة اسم الحزب الفائز في الهند، لكنها مصممة على استكمال تطوير العلاقات، التي ترى لها أهدافاً عدة وصولاً إلى تعزيز دور الهند في منطقة الشرق الأوسط، منعاً للتمدد الصيني، بمعزل عن هوية الفائز. ولكن بمطلق الأحوال، فإن إعادة تصميم العلاقات بين الولايات المتحدة والهند، والتي شهدتها الأعوام الأخيرة، لم تكن لتنجح، من دون إعادة تشكيل مودي للسياسة الخارجية لبلاده، على قاعدة التنافس المضبوط مع الصين والصراع المفتوح مع باكستان، وإعادة تعريف السياسة الخارجية في مرحلة ما بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، واستقراء الاهتمام والتوجه الأميركي نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وكانت النقطة المفصلية عام 2016، بعدما ألقى مودي أول خطاب له في الكونغرس الأميركي، حيث وقّع على اتفاق لتفعيل الشراكة الأمنية، في أحد أول اختراقات إرث العلاقات مع الاتحاد السوفييتي.

وليس الاهتمام الأميركي بالهند، وليد اللحظة، ولكن زاد مع وصول الديمقراطي جو بايدن إلى البيت الأبيض في 2020، علماً أن مودي طوّر علاقاته مع الرئيسين السابقين باراك أوباما ودونالد ترامب. لكن ذلك كانت له كلفته على الصعيد الحقوقي، ما جعل الغرب، تتصدره الولايات المتحدة، يغضّ الطرف عن انتهاكات حقوقية في الهند، أصبحت في عهد مودي، علامة فارقة في إرثه، وهي انتهاكات ممنهجة، استهدفت بادئ الأمر المسلمين في البلاد، ثم انتقلت إلى المعارضة، التي أصبح بعض وجوهها في السجون. هذا الأمر، أدّى إلى تفكك المعارضة اليوم على أعتاب العملية الاقتراعية، إذ لم تتمكن من الاتحاد بعد لتسمية مرشح لها لرئاسة الحكومة.

وترتفع حظوظ مودي، مع فتح القضاء تحقيقات عدة تطاول خصومه، ما جعل مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك، يبدي خشيته من التزوير، وهو ما ردّ عليه وزير الخارجية الهندي أس. جايشانكار، خلال الشهر الحالي، بالقول إنه «لا يحتاج للأمم المتحدة للقول له إن على انتخابات الهند أن تكون حرّة ونزيهة».

وخلال سنوات من حكم «بهاراتيا جاناتا»، تحول حزب المؤتمر الوطني الهندي، الذي حكم البلاد من دون انقطاع لعقود بعد الاستقلال عن بريطانيا، اليوم، إلى حزب ظلّ، وخارج الحكم فعلياً إلا في 3 ولايات من أصل 28. ونسج قادة هذا الحزب، تحالفات مع أحزاب أخرى صغيرة، في محاولة لتشكيل جبهة موحدة ضد حزب مودي في انتخابات هذا العام، إلا أن حدّة الخلافات والانقسامات والاختلافات بينها، وحول تقاسم الحصص المنتظرة، أدّت إلى بقاء شعبيتها متراجعة واستمرار تقدّم مودي في استطلاعات الرأي.

وتتهم المعارضة السلطة باستخدام قوات إنفاذ القانون، لاستهداف قادتها، بعضهم أصبح هدفاً لملاحقات وتحقيقات جنائية. ومن بين هؤلاء، رئيس حكومة دلهي، أرفيند كيجريوال، وهو زعيم حزب «آم آدمي» الذي اعتقل الشهر الماضي، ويقبع إلى اليوم في السجن، وسط توجيه القضاء اتهامات لحزبه بالفساد، بقضية تتعلق بسياسة المشروبات الكحولية في دلهي. أما راهول غاندي، وهو أبرز زعيم للمعارضة الهندية، فقد استعاد في أغسطس/آب الماضي مقعده بالبرلمان، بعد إبطال نيابته لفترة إثر قرار إدانته بتهمة التشهير، بتعليق من المحكمة العليا. لكن حسابات حزب المؤتمر الوطني، الذي يتزعمه غاندي، مجمدة منذ فبراير/شباط الماضي، بقرار من دائرة الضرائب، وسط خلافات حول عائدات الحزب منذ خمس سنوات. وقال غاندي لصحافيين الشهر الماضي: «ليست لدينا أموال للقيام بحملة انتخابية».

وتعد الحملة الانتخابية في الهند مكلفة، وتنفق الأحزاب مليارات الدولارات عليها. وذكر تقرير لمركز «كارنيغي» أخيراً، بعنوان «دليل لانتخابات الهند 2024»، أن الأحزاب الهندية صرفت ما قيمته 7 مليارات دولار على الحملات الانتخابية في 2019.

شعبية مودي مرتفعة

في المقابل، يقول خبراء إنه رغم آلة القمع التي أدارها حزب مودي، إلا أن شعبيته تبقى مرتفعة، خصوصاً بعدما أطلقت سياسته الاقتصادية طفرة نمو ملحوظة، حيث تجاوز النمو نسبة 8,4 في المائة في الربع الأخير من العام الماضي، متخطياً تقديرات بنسبة 6,6 في المائة التي توقعها الاقتصاديون.

في غضون ذلك، اشتغل مودي على عملية تحديث ماراثونية للبنية التحتية في البلاد، لاسيما الجسور، وبناء ملايين المراحيض لإنهاء ظاهرة «التغوط في العراء» في الهند، وهي كانت أحد وعوده الانتخابية عام 2019، فيما عادت نسب البطالة لتتخطى الـ7 في المائة.

ويبني غاندي حملته على انتقاد حزب مودي، للتراجع الديمقراطي، وأن الأخير ترك 220 مليون مسلم من مواطني البلاد، خائفين على مستقبلهم، في ظلّ حملة القمع التي طاولتهم، مع ارتفاع ظاهرة العنف الديني والاضطهاد تجاههم منذ وصول حزب بهاراتيا جاناتا» للحكم في 2014. لكن غاندي نفسه، لم يتمكن حتى الآن من هزم مودي في دورتين انتخابيتين متتاليتين، علماً أن آخر استطلاع للرأي لمركز «بيو» أجري أواخر العام الماضي، وجد، بحسب ما ذكرت وكالة رويترز، الثلاثاء الماضي، أن مودي يُنظر إليه إيجابياً من قبل 80 في المائة من المواطنين في الهند.

«إكس» يحجب رسائل

حجبت منصّة إكس (تويتر سابقاً)، العديد من الرسائل السياسية في الهند بناء على طلب السلطات، عشية بدء الانتخابات التشريعية اليوم الجمعة. وأوضحت «إكس» التي يملكها إيلون ماسك (الصورة)، مساء الأربعاء، أن هذه الرسائل ستحجب عن مستخدمي الإنترنت الهنود حتى نهاية الانتخابات في 1 يونيو/حزيران المقبل، مع قولها إنها تعارض الأمر. ويتعلق الأمر برسائل نشرها مسؤولون وأحزاب سياسية ومرشحون ضد خصومهم.

«مافيا السياسيين» تقتل 28 إعلامياً منذ 2014

قُتل 28 إعلامياً في الهند منذ تسلّم رئيس الوزراء ناريندرا مودي مهامه في عام 2014، بحسب منظمة «مراسلون بلا حدود». وذكرت المنظمة في تقرير لها صدر حديثاً، أن الضحايا هم مخرجون وصحافيون استقصائيون ومراسلون، كاشفة أن 13 منهم قُتلوا خلال عملهم على مواضيع متصلة بالبيئة، مثل مصادرة الأراضي والتعدين غير القانوني. وذكرت «مراسلون بلا حدود» أن القتلى سقطوا على أيدي المافيا المرتبطة بالسياسيين.

الذكاء الاصطناعي طرفاً في الحملات الانتخابية

يبرز دور الذكاء الاصطناعي في الانتخابات الهندية في الآونة الأخيرة، بعد انتشار فيديو لرئيس الوزراء ناريندرا مودي، وهو يخاطب الناخبين، قبل الكشف عن حقيقة أنه لم يقم بذلك شخصياً، بل إن شخصيته صيغت في تطبيق معمول به في الهند، يسمح باستنساخ صوت شخص وصورته. لكن الذكاء الاصطناعي أصبح عنواناً للتجاذب بين الموالاة والمعارضة في نيودلهي بفعل الاتهامات بمحاولة تضليل الناخبين، وتزييف الحقائق.